مقياس قطاع الامن العربي وتوجهات المواطنين

تقرير تونس

القراءة الثانية - 2016

عبد الوهاب حفيظ

صلاح الدين الجورشي

محمد المثلثوي

كانون أول / ديسمبر 2016

مقياس قطاع الامن العربي وتوجهات المواطنين

تقرير تونس

القراءة الثانية - 2016

عبد الوهاب حفيظ

صلاح الدين الجورشي

محمد المثلثوي

كانون أول / ديسمبر 2016

مركز الدراسات الاستراتيجية

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

المعهد المستقل لدراسات الادارة والمجتمع المدني

منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية

الفهرس

	الملخص التنفيذي	**7**
.1	**مقدمة**	**13**
1.1	آلية احتساب علامات المؤشرات:	16
2.1	العينة	16
3.1	آلية اختيار العينة	17
.2	**النتائج**	**19**
1.2	أولا: العلامة الكلية للمقياس	19
2.2	ثانيا: نتائج المؤشرات الرئيسية والفرعية	26
1.2.2	المؤشر الاول: مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها	26
2.2.2	المؤشر الثاني: مستوى تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن	29
3.2.2	المؤشر الثالث: التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الامن	33
4.2.2	المؤشر الرابع: الاعتقاد حول اتجاهات التغيير	36
5.2.2	المؤشر الخامس: مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية	39
6.2.2	المؤشر السادس: الاعتقاد بشأن انتشار الفساد داخل الأجهزة	44
7.2.2	المؤشر السابع: الاطلاع والمعرفة بالمهام المختلفة للأجهزة الأمنية	46
8.2.2	المؤشر الثامن: البعد السياسي الداخلي وتنظيم بناء الدولة	48
9.2.2	المؤشر التاسع: التجربة الشخصية في تقييم دور الاجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة	50
10.2.2	المؤشر العاشر: احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية	52
11.2.2	المؤشر الحادي عشر: تقييم نظام العدالة	55
12.2.2	المؤشر الثاني عشر: الحريات والمسائلة وحقوق الانسان	59
.3	**التوصيات**	**63**

قائمة الجداول:

جدول (1): قائمة بأسماء المؤشرات وأهم والعناصر التي تدخل في تركيبتها 14

جدول (2): جدول تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة 16

جدول (3): عدد المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس تونس 21

جدول (4): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في تونس 23

جدول (5): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الأول 28

جدول (6): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثاني 32

جدول (7): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثالث 34

جدول (8): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الرابع 38

جدول رقم (9): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الخامس 42

جدول رقم (10): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي السابع 47

جدول رقم (11): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي التاسع 52

جدول رقم (12): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي العاشر 54

جدول رقم (13): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الحادي عشر 57

جدول رقم (14): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثاني عشر 61

قائمة الأشكال البيانية

شكل رقم (1): قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين في تونس 19
شكل رقم (2): علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في تونس 20
شكل رقم (3): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن ونظام العدالة في تونس 22
شكل رقم (4): دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس التونسي 23
شكل رقم (5) قيمة المؤشر الأول مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 26
شكل رقم (6) علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية 27
شكل رقم (7): علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء 29
شكل رقم (8): قيمة المؤشر الثاني مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 30
شكل رقم (9): علامات المؤشر الرئيسي الثاني ومؤشراته الفرعية 31
شكل رقم (10): علامات مؤشر تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء 32
شكل رقم (11): قيمة المؤشر الرئيسي الثالث مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 33
شكل رقم (12): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي الثاني 34
شكل رقم (13): علامات مؤشر التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء 35
شكل رقم (14): قيمة المؤشر الرئيسي الرابع مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 36
شكل رقم (15): علامات مؤشر الاعتقاد حول اتجاهات التغيير ومؤشراته الفرعية 37
شكل رقم (16): المؤشرات الفرعية لاتجاهات التغيير بالمقارنة بما قبل 2011 مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 39
شكل رقم (17): علامة المؤشر الرئيسي حول مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية 40
شكل رقم (18): علامات المؤشرات الفرعية المتعلقة بالثقة بالمؤسسات الأمنية 41
شكل رقم (19): علامات المؤشرات الفرعية لمؤشر مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية حسب من تعرض ومن لم يتعرض 43
شكل رقم (20): قيمة المؤشر الرئيسي السادس مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 44
شكل رقم (21): علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية 45
شكل رقم (22): علامات المؤشرات الفرعية لمؤشر الاعتقاد بشأن انتشار الفساد داخل الأجهزة حسب من تعرض ومن لم يتعرض. 45
شكل رقم (23): علامة المؤشر الرئيسي السابع حسب من تعرض ومن لم يتعرض 46
شكل رقم (24): علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية 47
شكل رقم (25): علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء 48
شكل رقم (26): علامة المؤشر الرئيسي الثامن حسب من تعرض ومن لم يتعرض 49
شكل رقم (27): علامات المؤشر الرئيسي " البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة" ومؤشراته الفرعية 49

شكل رقم (28): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الفرعي "البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة" حسب من تعرض ومن لم يتعرض 50
شكل رقم (29): علامات المؤشر الرئيسي "التجربة الشخصية" ومؤشراته الفرعية 51
شكل رقم (30): علامة المؤشر الرئيسي إحساس المواطن بالأمن حسب من تعرض ومن لم يتعرض 52
شكل رقم (31): علامات المؤشر الرئيسي إحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية ومؤشراته الفرعية 53
شكل رقم (32): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي العاشر حسب من تعرض ومن لم يتعرض 54
شكل رقم (33): علامات المؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة حسب من تعرض ومن لم يتعرض 55
شكل رقم (34): علامات المؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة وعلاماته الفرعية 56
شكل رقم (35): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة حسب من تعرض ومن لم يتعرض 58
شكل رقم (36): علامات المؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق الانسان حسب من تعرض ومن لم يتعرض 59
شكل رقم (37): علامات المؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق الانسان ومؤشراته الفرعية 60
شكل رقم (38): علامات المؤشرات الفرعية حسب من تعرض ومن لم يتعرض 62

قائمة الخرائط

خريطة رقم (1) إسقاط متغير الأمن على خارطة تونس 25

الملخص التنفيذي

يمثل مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين لسنة 2016 الموجة الثانية لدراسة ميدانية تشترك فيها أربعة مراكز بحثية عربية لاستقصاء مواقف الرأي العام العربي من قطاع الأمن في أربع دول عربية هي تونس والعراق وفلسطين والاردن. يهدف المقياس إلى معرفة مقدار التقدم في عملية الإصلاح الأمني في العالم العربي، ولتحليل واقع قطاع الأمن في هذه البلدان من خلال تشخيص نقاط الخلل والقوة في أداءه، ومحاولة الوقوف على اسبابها، واقتراح الحلول المناسبة لها، ووضعها امام اصحاب القرار بهدف الاستفادة منها في اصلاح وتطوير قطاع الأمن في بلدانهم.

تتعزز أهمية قطاع الأمن في العالم العربي بعدما شهدته العديد من هذه البلدان من تحولات سياسية ومن تطورات أمنية منذ اندلاع الربيع العربي إلى غاية هذه اللحظة والتي لها ابعادا مجتمعية عديدة يأتي في مقدمتها البعد الأمني.

وتحقيقا لهذا الهدف، فقد عمدت الدراسة إلى بناء (12) مؤشرا رئيسيا تُكَوّنُ بمجملها اطارا عاما يمكن من خلاله تقييم قطاع الأمن في هذه البلدان. وقد خُصّصَ كل مؤشر رئيسي لتقييم جانب معين من جوانب قطاع الأمن في ضوء عدد من المؤشرات الفرعية التي يتألف منها. بلغ عدد المؤشرات الفرعية للمقياس 113 مؤشراً. تعبر هذه المؤشرات عن مجمل واقع قطاع الأمن كما يراه الجمهور في البلد المعني.

تم انجاز هذه الموجة الثانية لدراسة واقع قطاع الأمن في تونس من خلال استطلاع رأي الجمهور، أجري خلال الفترة الممتدة من 11جانفي (كانون الثاني) 2016 الى 28 فيفري (شباط)2016. كما شمل الاستطلاع عينة تمثيلية مكونة من 1200 مستجوب تم استجوابهم داخل الوحدات المنزلية. شملت هذه العينة التمثيلية للرأي العام في البلاد من تعرضوا لتجربة مباشرة مع قطاع الأمن ومن لم يتعرضوا لتجربة. وفي ضوء المؤشرات المحددة بالدراسة فقد تم تشخيص أهم نقاط القوة والضعف التي تواجه هذا القطاع وبلورتها في مقياس لتقويم الأداء يتكون من سبعة مراتب، هي مكتمل، متقدم جدا، متقدم، متوسط، ضعيف، ضعيف جدا، ومنعدم.

ومن خلال هذا المقياس يمكن للمهتمين ولأصحاب القرار أن يضعوا أيديهم على مكامن الخلل والقوة في أداء النظام الأمني التونسي، كما يمكن ان تكون نتائج هذا التقرير نقطة الانطلاق نحو خطة للإصلاح الأمني بهدف تعزيز نقاط القوة في الأداء ومحاولة وضع الحلول للارتقاء بالأداء ومعالجة مكامن الخلل وصولا إلى نظام أمنى متطور يحقق الاستقرار الأمني من جهة، ويضمن توفر الحريات العامة لأبناء المجتمع التونسي من جهة اخرى. كما يمكنهم من متابعة تطور المؤشرات بين سنة 2015 و2016 والتعرف على تأثير خطط الإصلاح المتبعة من الوزارة على الرأي العام ومدركات المواطن التونسي.

بلغت قيمة المقياس بالنسبة للموجة الثانية (0.59) وهو ما يمثل ارتفاع في قيمة المقياس بنقطتين مقارنة بالموجة الأولى والتي بلغت قيمة المقياس فيها 0.57. هذا التطور لم يغير واقع انقسام العينة بين التقييم الإيجابي والتقييم السلبي. بالإضافة إلى ذلك حافظت قيمة المقياس على نفس التصنيف المتوسط مقارنة بالسنة الماضية وهو

ما يفسر حالة التململ في الرأي العام التونسي بين المخاوف الأمنية المسلطة على تونس خاصة بعد العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد وبين الرضا على الأداء الحالي للمؤسسة الأمنية في التعاطي مع هذه التهديدات والمخاوف.
انعكس هذا التطور على التوجه التقييمي بين من تعرض ومن لم يتعرض مع المحافظة على الفروقات في التقييم بين هاتين العينتين، حيث تراجع الفارق من ثماني نقاط سنة 2015 إلى ست نقاط سنة 2016. بلغت قيمة المقياس بالنسبة إلى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع السلط الامنية (0.54) هذه السنة في حين بلغت (0.51) سنة 2015 أي بنسبة تقدم تعادل ثلاث نقاط. ومن جهة أخرى بلغت قيمة المقياس بالنسبة إلى عينة الذين لم تتعرضوا (0.60) هذه السنة مقارنة ب(0.59) السنة الماضية أي بنسبة تقدم تعادل نقطة واحدة.

قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين في تونس
(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

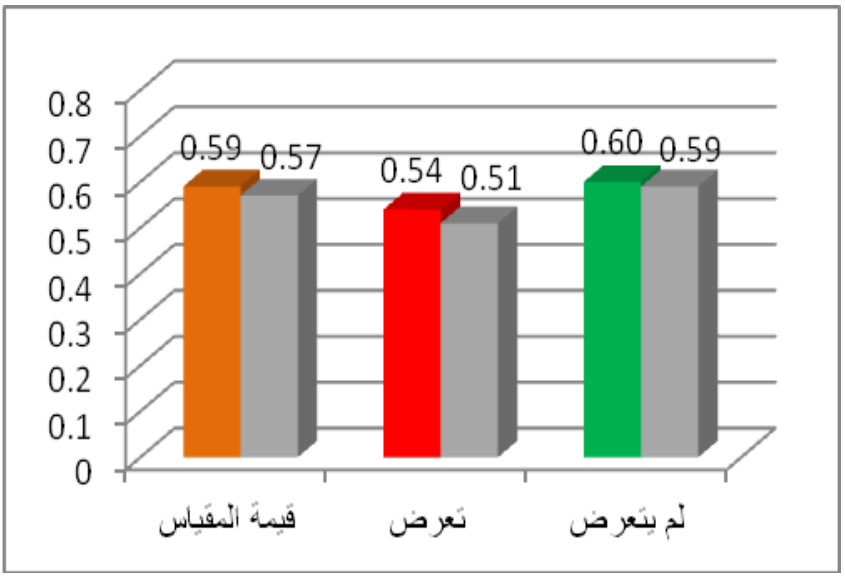

ومن مجموع 12 مؤشرا رئيسيا حصل مؤشرٌ وحيد على علامة مكتمل بعلامة (0.81) وهو مؤشر التوقعات المستقبلية، الأمر الذي يعكس ثقة الرأي العام التونسي في التحسن النسبي لأداء الأجهزة الأمنية والسيرورة نحو إصلاحات نوعية في هذه القطاعات. هذا المعطى يمكن تفسيره في ضوء التطورات الميدانية التي حدثت خلال سنة 2015 والتي عززت ثقة المواطن التونسي بمختلف مستوياته في إمكانية تحسن الاداء الأمني. هذا التوجه يمكن تفسيره بعلامة مؤشر الثقة في المؤسسات الأمنية والذي بلغ (0.72) أي بدرجة تصنيف "متقدم جدا"، كما يمكن تفسيره أيضا وفي نفس الوقت بالتقارب المسجل بين الأجهزة الأمنية باختلافاتها مع جميع الفئات الاجتماعية على إثر العمليات الإرهابية التي استهدفت بعض الاسلاك الأمنية من شرطة وحرس وجيش.
في نفس خانة التصنيف الإيجابي لكن وبدرجة أقل، حصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف "اصلاح متقدم" حيث حصل كل من مؤشر الإحساس بالأمن على علامة (0.68) ومؤشر «تقييم نظام العدالة" على علامة (0.63) ومؤشر التجربة الشخصية على علامة (0.62).
كما تفاوت تصنيف المؤشرات الرئيسية للمقياس حيث حصلت خمسة مؤشرات من مجموع اثنا عشر مؤشرا، على تصنيف متوسط وثلاثة مؤشرات بتصنيف إصلاح متقدم في حين توزعت باقي المؤشرات بالتساوي بمعدل مؤشر واحد في كل من درجات التصنيف التالية (منعدم، ضعيف، متقدم جدا ومكتمل).

علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في تونس

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

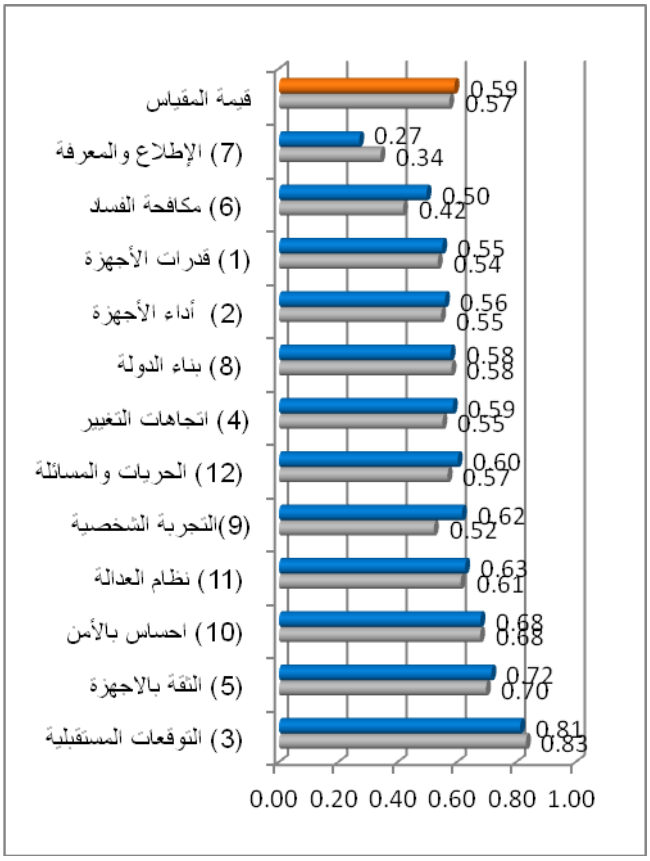

وفي مقارنة بين هذه الموجة الثانية لسنة 2016 والموجة الأولى لسنة 2015، نشير الى أنه لم يتغير توزيع المؤشرات الرئيسية بشكل لافت، حيث حافظ التصنيف المتوسط على أكبر عدد من المؤشرات بستة مؤشرات رئيسية. وفي مرتبة ثانية تم تصنيف ثلاثة مؤشرات رئيسية في درجة إصلاح متقدم، في حين تم توزيع كل من التصنيف المكتمل والتصنيف الضعيف والتصنيف الضعيف جدا بمعدل مؤشر رئيسي واحد لكل منها.

المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس تونس

التصنيف	تعرض		لم يتعرض		مجموع العينة	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
اصلاح منعدم				1		1
اصلاح ضعيف جدا	2	1	1		1	
اصلاح ضعيف	2	3	1		1	1
اصلاح متوسط	7	5	4	5	6	5
اصلاح متقدم	1	2	3	3	3	3
اصلاح متقدم جدا		1	1	1		1
اصلاح مكتمل			1	1	1	1
المجموع	12	12	11	11	12	12

كما تم تصنيف 93 مؤشرا من مجموع 113 مؤشرا فرعيا أي ما يعادل 80% من مجموع المؤشرات تصنيفا إيجابيا، حيث حصل أربعة وثلاثون مؤشرا من مجموع مائة وثلاثة عشر مؤشرا على تصنيف متوسط وهي الفئة الأكثر تصنيفا من ناحية عدد المؤشرات الفرعية يليه التصنيف متقدم ب 22 مؤشرا. في نفس الوقت حصل كل من التصنيف "إصلاح متقدم جدا" على 19 مؤشرا و "تصنيف إصلاح مكتمل" على 18 مؤشرا.

أما بالنسبة إلى التصنيف السلبي فقد حاز 23 مؤشرا على تصنيف سلبي أي ما يعادل 20% من العدد الاجمالي للمؤشرات الفرعية، حيث تم تصنيف 9 مؤشرات في كل من درجتي التصنيف "إصلاح ضعيف" و "إصلاح منعدم" وبأصغر عدد مؤشرات حصلت 5 مؤشرات على تصنيف ضعيف جدا".

وتجدر الاشارة، الى أنه قد تطورت علامات المؤشرات بالنسبة إلى العينة التي تعرضت لتجربة مع السلط الأمنية في أغلب المؤشرات الفرعية ومنه في جميع المؤشرات الرئيسية لكنها ظلت متراجعة بالمقارنة مع العينة التي لم تتعرض لتجربة وهو الأمر الذي يعود إلى الانطباع السلبي الذي تخلفه التجربة الشخصية مع السلط الامنية. ان أهم مدلول بالنسبة الى هذا المعطى هو ما سينتج عنه من ضرورة دعوى سلطة الإشراف إلى مراجعة الجوانب الإجرائية في التعامل مع الموقوفين وإعادة النظر في استراتيجية التواصل مع المواطن التونسي في المجمل ومع الأشخاص الذين يتعاملون مباشرة مع المواطن. ويعود بنا هذا إلى التركيز على ظروف الإيقاف والممارسات الفردية التي يمكن أن تصدر عن بعض التصرفات الفردية المتأتية عن بعض الأعوان من مختلف الأسلاك.

هذا وقد انعكس تطور قيمة المقياس، قياسا بالموجة السابقة، على كامل متغيرات العينة فيما عدا الانتماء الحزبي حيث تطورت قيمة المقياس بالنسبة إلى العينة المناصرة لحزب نداء تونس من (0.57) سنة 2015 إلى (0.60) سنة 2016 وتراجعت بالنسبة إلى مناصري حركة النهضة من (0.63) سنة 2015 إلى (0.60) هذه السنة.

كذلك تم تسجيل تطور في قيمة المقياس مقارنة بالموجة الأولى بالنسبة لكل من متغيرات النوع والعمر حيث ارتفعت قيمة المقياس ب 5 نقاط أي من (0.55) إلى (0.60) بالنسبة إلى الذكور وتقدمت بمعد نقطة واحدة أي من (0.59) إلى 0.60) بالنسبة إلى الاناث. في حين ارتفعت كذلك بالنسبة إلى الفئة العمرية الأقل من 40 سنة بمعدل 3 نقاط أي من (0.55) سنة 2015 إلى (0.58) سنة 2016 وبمعدل نقطة واحدة بالنسبة إلى الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة من (0.59) إلى (0.60).

علامة المقياس حسب متغيرات (النوع، العمر، الانتماء الحزبي) في مقارنة بين الموجة الاولى والثانية

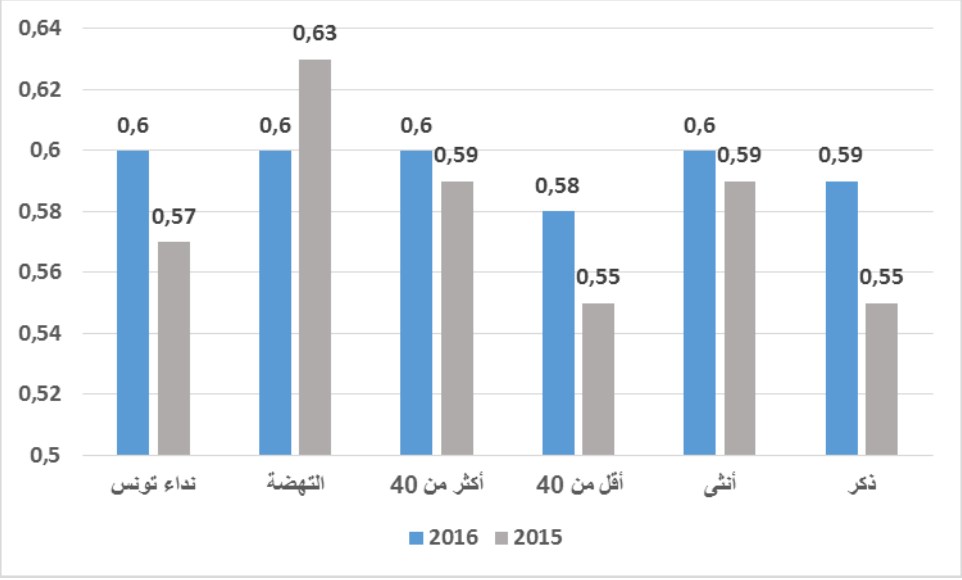

تشير معطيات قيمة المقياس حسب الولايات إلى إعادة توزيع نوعية في الخريطة التونسية حيث سجلت أقل قيمة (0.52) في ولاية تونس وأعلى قيمة (0.74) في ولاية توزر. وبالتالي وبالاستناد على جدول التصنيف فقد حصلت 11 ولاية على تصنيف متوسط في حين حصلت 11 ولاية على تصنيف متقدم وولايتين على تصنيف متقدم جدا. وبالمقارنة مع الموجة الاولى تقدمت ولايات المهدية وزغوان وجندوبة من تصنيف ضعيف إلى تصنيف متوسط وبالنسبة إلى ولاية بنزرت وإلى تصنيف متوسط قياسا بالموجة السابقة.

إن من الملفت أن العلاقة بين علامة المقياس من جهة والانتماء السياسي الحزبي والإحساس بتوفر أو عدم توفر الأمن من جهة أخرى لا ينطبق على تونس. ويعود ذلك لسببين: (1) لغياب الصراع السياسي الحزبي الحاد على السلطة، و(2) لوجود درجة عالية من الإحساس بالأمن بين كافة الشرائح السياسية في البلد. فمثلاً، تشير النتائج إلى أن درجة الإحساس بالأمن عالية جدا وشبه متطابقة بين مؤيدي حزب النهضة (77%) ونداء تونس (76%).

إسقاط متغير الأمن على خارطة تونس

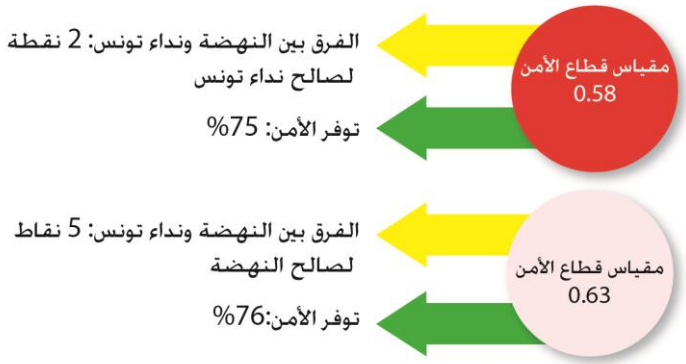

التوصيات:

- **التمثل العام لدور الأجهزة:**

- المزيد من الحرفية الاتصالية، (اعتماد الوحدة الإعلامية المتكاملة والمدمجة مثلا) على منوال العديد من الدول وعدم الاكتفاء بناطق رسمي.
- اعتماد مؤشرات موضوعية وعلمية، توضع بشكل مشترك بين مهنيين من قطاع الأمن وبين متخصصين في تقييم السياسات والأداء وممثلين عن هيئة مدنية مستقلة عن أجندات السياسة الداخلية والخارجية.
- العمل بشكل جدي على تصحيح الصورة النمطية "بالأمني" بشكل منهجي، وتحويل المسائل المتعلقة بالأمن و"بالأمن القومي" الى جزء من الثقافة السياسة والمدنية من خلال البرامج المدمجة مع المؤسسات التربوية بشكل عام (في العديد من دول العالم يتدخل اليوم الأمنيون في مواد تعليم السير في الطرقات بالمدارس ونشر ثقافة التظلم واحترام المجال العام).

- **تحسين أداء الدور والوظيفة:**

- ضرورات عاجلة للعمل بشكل أسرع وأفضل لتلبية احتياجات الأمنيين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في إطار مقاربة تحسين الأوضاع وظروف العمل.
- تعزيز مبدأ المحاسبة داخل الفضاءات الأمنية من أجل تقليص انتهاكات حقوق الإنسان وتوظيف شبكات المصالح المادية والسياسية والزمالة والقرابية على اختلافها، والحد من "التغطيات" والتجاوزات الفردية والتي تعود بالضرر المباشر على الأداء الأمني ورسالته.
- إيجاد آليات جديدة معتمدة دوليا، مثل " شرطة الشرطة" وكذلك الاستفادة من وسائل الاتصال والشبكات الاجتماعية لتسهيل سبل التحقق من التظلمات بكل أنواعها والقطع مع فكرة أن الأمني يحمي "الأمني" حتى في حالة تجاوز القانون.
- تحسين حوكمة القطاع وادارته، خصوصا فيما يتعلق بالفصل بين الخدمة الأمنية – العدلية والخدمة الإدارية العادية (استخراج الوثائق)، وهو الأمر الذي من شانه أن يغير من الصورة النمطية لمراكز الشرطة أو الحرس الوطني ودورها ضمن النسيج الاجتماعي التونسي المركب.

- **تطوير الشراكة مع الهيئات المجتمعية:**

- اعتبار أن التقييم المشترك والمتواصل بين المهنيين وممثلي الهيئات المجتمعية والسكان من المسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى تحسين العلاقة بين مختلف الأجهزة والمواطنين.
- ايجاد تجارب نموذجية للشراكة يمكن أن تتوسع بشكل تدريجي خلال السنوات القادمة تكون مرفقة بتقييمات متواصلة.

مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين
تقرير تونس
القراءة الثانية 2016

1. مقدمة:

يقوم منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية بالتعاون مع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية وعدد من المراكز البحثية في عدد من الأقطار العربية (فلسطين، العراق، الاردن، تونس) بإنجاز الموجة الثانية من مقياس الأمن العربي وتوجهات المواطنين .و يتكون مقياس الامن والمواطن هذا من 12 مؤشراً رئيسياً و113 مؤشراً فرعياً تم الاتفاق على اعتمادهم اضافة إلى مؤشرات رئيسية خاصة بكل بلد عربي، فمثلاً تمت اضافة مؤشرا رئيسيا آخر لفلسطين لتصبح المؤشرات الخاصة بفلسطين 13 مؤشرا رئيسيا، ليصبح عدد المؤشرات الفرعية 124 مؤشرا فرعيا.

وقد تم بناء المقياس من خلال استطلاعات للرأي العام شملت عينة تمثيلية من المستجوبين في تونس وفق توزيع ممثل. الى ذلك، تم إجراء هذه الاستطلاعات بين عينة إضافية كبيرة نسبياً تمثل أولئك الذين مروا بتجربة شخصية مع قوات الأمن والشرطة أو نظام العدالة. وتهدف هذه الاستطلاعات إلى جمع بيانات وانطباعات حول تصنيف الجمهور التونسي لقدرة أداء ودور الأجهزة الأمنية وكذلك لمتطلبات إصلاح القطاع الأمني بما في ذلك تلك المتطلبات المتعلقة بنظام العدالة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع اداء الأجهزة الأمنية في تونس وتصنيف ادائها من وجهة نظر المواطن التونسي، والخروج بتوصيات تقدم الى صناع القرار للاستفادة منها في عملية الاصلاح الأمني. قام منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية خلال الفترة الفاصلة بين 11جانفي (كانون الثاني) 2016 او 28 فيفري (شباط) 2016 بإجراء الاستطلاع في تونس.

لقد شهدت تونس في مطلع سنة 2015 عملية انتقال سياسي ومؤسساتي، وذلك بعد انتخابات تشريعية ورئاسية أنهت حالة المؤقت التي كانت تعيشها البلاد منذ 2011 ومغادرة الرئيس بن علي السلطة. كما انعكس هذا الانتقال نحو منظومة سياسية مستقرة على مختلف القطاعات، كان من أهم ملاح المرحلة الجديدة لهذا العام والتي رافقت انجاز تقرير مقياس قطاع الامن وتوجهات المواطنين في موجته الثانية

فمع انتهاء مهام حكومة التكنقراط برئاسة السيد المهدي جمعة (2014-2015) وحلول حكومة الائتلاف الحزبي الرباعي بقيادة السيد الحبيب الصيد، شهدت وزارة الداخلية عديد التغييرات التي شملت في البداية وزير الداخلية، ثم وبشكل متدرج أجريت تعيينات جديدة شملت عديد المسؤولين الكبار بالوزارة بما ذلك بعض

مديري المصالح الأمنية الأساسية. وقد أعتبر المراقبون هذا التغيير بمثابة العودة القوية للمسؤولين الأمنيين ذوي الخبرة، وهو ما انعكس أيضا من خلال تغييرات شملت الترابط التقليدي بين الإدارة الأمنية والإدارة المحلية.

و رغم الضربات الموجعة التي تلقتها البلاد وبالأخص الأجهزة الأمنية نتيجة الهجمات الثلاث الخطيرة التي تمت خلال سنة 2015، والتي وجهت أولا لمتحف باردو، ثم لأحد أكبر الفنادق السياحية بمدينة سوسة، واستهدفت الضربة الثالثة حافلة الأمن الرئاسي على بعد مسافة قصيرة من مبنى وزارة الداخلية، إلا أن ذلك لم يؤثر على الجاهزية كما تجلى بوضوح في عملية بنغردان حيث تمكن خلالها الأمنيون من استرجاع المبادرة وتحرير هذه المدينة الحدودية الهامة مع ليبيا بعد سيطرة تنظيم داعش عليها لمدة ساعتين على الأقل من قبل العناصر المسلحة التابعة له.

ومن التوصيات التي دخلت حيز التنفيذ شروع وزارة الداخلية في تنظيم دورات تدريب مشتركة مع نقابة الصحافيين وذلك بهدف إطلاع الإعلاميين على ظروف عمل الأمنيين.

جدول رقم (1): قائمة بأسماء المؤشرات وأهم والعناصر التي تدخل في تركيبتها

رقم المؤشر	اسم المؤشر	اسم مختصر للمؤشر	بعض المؤشرات الفرعية التي تمثل المؤشر
1	مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها	قدرات الأجهزة	قدرة الأجهزة على خدمة المواطن بدون تمييز، قدرة الأجهزة على مكافحة الجريمة وقدرة الأجهزة على الالتزام بالقانون
2	تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن	أداء الأجهزة	تقييم أداء الأجهزة في في مكافحة الفساد داخلها، تقييم أداء الأجهزة في فرض النظام، وتقييم أداء الأجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم
3	التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن	التوقعات المستقبلية	توقع قدرة الأجهزة في توفير الامن للمواطن، توقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية، وتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أكبر لقرارات المحاكم
4	الاعتقاد حول اتجاهات التعبير	اتجاهات التغيير	اعتقاد بأن التزام الأجهزة بالقانون اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 4-5 سنوات، اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد أفضل مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات، واعتقاد بشأن أداء الأجهزة اليوم في توفير الأمن والسلامة بدون تمييز مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات
5	مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية	الثقة بالأجهزة	مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن تعمل لأجل أمن المواطن أولاً ، مدى الثقة بنزاهة الشرطة، ومدى الثقة بنزاهة المخابرات

6	الاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الاجهزة	مكافحة الفساد	اعتقاد بشأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية مقارنة بقبل 4-5 سنوات، مدى الاعتقاد بأن الأجهزة الامنية لا تعاني من الفساد فيها
7	الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الامنية	الإطلاع والمعرفة	مدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة، وبمهام الجيش، وبمهام المخابرات
8	البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة	بناء الدولة	مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها، الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام
9	التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة.	التجربة الشخصية	مدى التعرض أو عدم التعرض لمعاملة سيئة مثل الضرب، مدى قيام الأجهزة بتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال، ومدى تعريف المتهم بحقوقه قبل الشروع في التحقيق معه
10	احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية	احساس بالأمن	الشعور بالأمن والسلامة، عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد اجهزة الامن، وتوقع الحماية من الأجهزة عند التعديلات على حقوق سياسية
11	تقييم نظام العدالة	نظام العدالة	الاعتقاد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والأحزاب، الاعتقاد بإمكانية الحصول على محاكمة عادلة، والاعتقاد بأن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها
12	الحريات والمساءلة وحقوق الانسان	الحريات والمساءلة	الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف، الثقة بمؤسسات حقوق، الإنسان وبقدرتها على المساعدة، ومدى طلب أو عدم طلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة الامنية عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية

من هذا المنطلق، قام فريق البحث بتطبيق 11 مؤشراً من هذه المؤشرات على عينة من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية وعينة من لم يتعرضوا لتجربة معها، فيما طبق المؤشر المتعلق بالتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة على من لهم تجربة مع الأجهزة الأمنية فقط، ولم يطبق على من لم يمروا بتجربة مع الأجهزة الأمنية. كما تكونت المؤشرات الرئيسية من 116 مؤشراً فرعياً، طُبق 95 منها على من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، فيما طُبق 21 مؤشراً فرعياً على من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية فقط.

وتشير مراجعة علامات المؤشرات الفرعية إلى وقوعها بين (0.09) إلى (0.90)، مما يعني أن عملية اختيار هذه المؤشرات قد نجحت في إدخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف ما يسمح بدرجة عالية من التعمق في ترتيب وقياس الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح الأمني. وبناء على مراجعة تلك الاختلافات والمدى الذي وصلته، وحيث أن هذا المقياس هو

الأول لقطاع الأمن، فقد قام فريق البحث بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على إعطاء صورة مفيدة عن مدى قوة وضعف الإصلاح الأمني من وجهة نظر الجمهور المتلقي لخدمات الأمن. وقد قادت تلك المراجعة إلى تبني التصنيف الوارد في جدول رقم (2) أدناه. كما وتشير خمسون من العلامات المائة في هذا التصنيف إلى انعدام أو اكتمال الإصلاح حيث تعني العلامات من (0.0) إلى (0.30) إلى انعدامه وتشير العلامات من (0.81) إلى (1.00) إلى اكتماله. أما العلامات الخمسون الأخرى فتم توزيعها على خمسة درجات من الإصلاح تبدأ بالضعيف جداً (0.31 حتى 0.40) وتنتهي بالمتقدم جداً (بين 0.71 حتى 0.80).

الجدول رقم (2): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة

	علامة المقياس	التصنيف
	0.81 – 1.0	اصلاح مكتمل
	0.71 – 0.80	اصلاح متقدم
	0.61 – 0.70	اصلاح متقدم
	0.51 – 0.60	اصلاح متوسط
	0.41 – 0.50	اصلاح ضعيف
	0.31 – 0.40	اصلاح ضعيف
	0.0 – 0.30	اصلاح منعدم

1.1.آلية احتساب علامات المؤشرات:

يتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بناء على متوسط علامات المؤشرات الفرعية التابعة له، حيث يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي بالاعتماد على معادلة لنتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة التابعة لذلك المؤشر. وتوجد عدة أنماط لاحتساب علامات المؤشرات الفرعية، وذلك حسب طبيعة وخيارات الاجابة عليها. فمثلاً، هناك أسئلة ذات أربعة خيارات (على نمط: 1-أوافق بشدة، 2-أوافق، 3-أعارض، 4-أعارض بشدة)، حيث يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي في هذ الحالة على النحو التالي: [خيار1*1.2+ خيار2*0.8] + [(خيار4+ خيار3) -(خيار4*1.2-خيار3*0.8)]. أما مع الاسئلة ذات الخمس خيارات (على نمط: 1-أوافق بشدة، 2-أوافق، 3-بين بين، 4-أعارض، 5-أعارض بشدة)، فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي: [خيار1*1.2+خيار2*0.8+خيار3*0.5)] +[(خيار5+خيار4) -(خيار 5*1.2-خيار4*0.8)]. أما مع الاسئلة ذات الخيارين (على نمط: 1-نعم، 2-لا) فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي: [خيار 1*1]. وقد تم اعتبار خيار (لا رأي) أو (لا أعرف) قيمة مفقودة. كما ويتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الفرعية التي يشملها المؤشر على عدد هذه المؤشرات. ويتم احتساب علامة المقياس بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الرئيسية على عددها.

2.1.العينة:

تم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل بلغ حجمها 1200 شخصا من البالغين في كل بلد، حيث تم اختيارهم من 120 منطقة سكنيه أو منطقة عد تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة من مناطق العد التي يوفرها جهاز الإحصاء في البلد. تمت عملية الاختيار حسب المراحل الثلاثة التالية: (1) اختيار منطقة العد حيث توجد خارطة

خاصة بكل منها، (2) في كل منطقة عد يتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من 10 وحدات سكنية من الوحدات السكنية الموجودة في منطقة العد، (3) من كل وحدة سكنية يتم اختيار فرد فوق 18 سنة بطريقة عشوائية باستخدام جدول كيش.

ولغرض الدراسة، فقد تم تقسيم العينة إلى جزئيين يتكون الجزء الاول منها من عينة تمثيلية لكافة الاشخاص البالغين، ويبلغ عددهم في العينة حوالي (1000) شخص، ويتكون الجزء الثاني من (200) شخص و يمثل هؤلاء عينة ممن تعرضوا هم أو أحد أقاربهم لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وقد رُوعي عند اختيار عينة الذين تعرضوا نسبة توزيعهم في المجتمع ككل.

ولأغراض الدراسة والتحليل تنقسم العينات إلى ثلاثة أنواع: (1) العينة العامة، وتشمل كافة الافراد سواء الذين تعرضوا أو لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، (2) عينة الذين لم يتعرضوا، وتشمل كافة الافراد الذين لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، و(3) عينة الذين تعرضوا، وتشمل كافة الأفراد الذين تعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن او نظام العدالة.

من جانب آخر تجدر الإشارة الى أنه قد جرى خلال إعداد استمارة الاستطلاع تعاون وتشاور مع العديد من المؤسسات والأجهزة في البلدان المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة، كوزارة الداخلية، والأجهزة الأمنية، والبرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الانسان، وناشطين سياسيين. وهنا نتقدم بالشكر الجزيل لجميع المؤسسات والأشخاص الذين ساعدوا وساهموا في تطوير استمارة الاستطلاع.

ويتكون مقياس الأمن ونظام العدالة من 12 مؤشرا رئيسيا، يتم احتساب كل منها بناء على متوسط علامات عدد من المؤشرات الفرعية. ويتم احتساب علامة كل من المؤشرات الفرعية بالاعتماد على نتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة في الاستطلاع. يبلغ العدد الكلي للمؤشرات الفرعية 116مؤشرا. تم إجراء المقابلات مع عينة ممثلة من البالغين في المجتمع التونسي، قصد توزيع الأجوبة على عدد من المؤشرات الرئيسية
تكون الفريق العامل من 27 باحثا و7 مراقبين جهويين من فريق باحثي المنتدى الذين يتمتعون بالخبرة والتجربة الضرورية للقيام بمثل هذه الدراسة. في هذا الصدد تم التعامل مع شبكة الباحثين المحليين، بحيث ينتمي كل باحث أو باحثة إلى الولاية التي تم فيها إجراء الاستمارات. ومن الناحية الزمنية، أنجز هذا العمل في الفترة الفاصلة بين 11 جانفي و28 فيفري2016.

3.1.آلية اختيار العينة:

تم اعتماد جدول توزيع عدد الوحدات السكنية حسب الوسط الحضري والريفي وحسب ولايات الجمهورية التونسية والمتمثل في عينة متكونة من 1200 وحدة سكنية تم سحبها من قبل المعهد الوطني للإحصاء. كما تم الاعتماد على التقسيم الإداري لمعتمديات وعمادات الجمهورية التونسية الصادر عن السلط الجهوية والتي تتضمن

أسماء جميع المناطق والتجمعات السكنية الرئيسية والثانوية والمتفرقات حسب الوسط الريفي والحضري بعد الاخذ بعين الاعتبار نسب توزيع عدد الوحدات السكنية حسب الولايات والوسط وعدد الاستمارات التي يجب اتمامها في كل منطقة، تم تحديد عدد مناطق العد في كل ولاية وتم سحب أسماء المناطق بطريقة عشوائية بإشراف الفريق التقني للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. وذلك حسب المنهجية التالية:

حجم العينة المعتمد في هذه الدراسة 1200 شخص تم اختيارهم من 120 مقاطعة (بلوك)، بحيث لم يقل عدد المقابلات في كل مقاطعة عن 10 مقابلات. وبناء على العدد الجملي للولايات (المحافظات) كان هناك 24 ولاية، قسمت إلى 120 منطقة حسب نسبة عدد السكان لكل ولاية. على سبيل المثال، فإنه إذا كان عدد سكان ولاية تونس يمثل ما نسبته 10.57% من عدد السكان الكلي في الدولة، فلقد كان ذلك يعنى في مستوى بناء العينة، بأن حصة ولاية تونس من العينة قد كانت: 120*10.57% = 12.68 ≃13 منطقة (بلوك).

بعد ذلك تم تقسيم عدد المقاطعات إلى ريف وحضر وبادية حسب نسبها في كل ولاية. فعلى فرض أن الولاية (المحافظة) مقسمة إلى ريف وحضر، ونسبة الريف فيها كانت 50% من مجموع سكان الولاية. هذا يعني أن العينة ستحتوي على 6 مناطق من الريف و6 مناطق من الحضر. ويتم اختيار هذه المناطق بطريقة عشوائية منتظمة من قائمة التقسيم الإداري لجميع مناطق الجمهورية التونسية.

بعد اختبار أسماء مناطق العد تم تقسيم كل منطقة إلى مجموعة من الاسقاطات بحيث توافق كل نقطة خلية سكنية وتم اختيار إحداها عشوائيا لتتم فيها عملية تمرير الاستمارات. علما وأن العينة تتكون من عينة عادية وعينة خاصة وبالتالي كان يتعين وجوبا تخصيص فترة عد منتظمة لكل منهما يتم تحديدهما حسب عدد الوحدات المنزلية في البلوك. وذلك حسب المنهجية التالية:

يعمل الباحث على اختيار عينة من منطقة متكونة من 120 مسكن يكون منهم 8 أفراد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة، بحيث يتم اختيار اول منزل بشكل عشوائي ثم الالتزام بفترة عد منتظمة لاختيار المنازل الاخرى 8/120=15. اما عن اختيار الأشخاص الذين تعرضوا فتم اختيارهم على النحو التالي: نسبة الذين تعرضوا في المجتمع 10% وبالتالي عدد المنازل التي يجب دخولها للحصول على شخصين تعرضوا لتجربة = (120-8) *10/2 = 22 منزلا فترة العد المنتظمة 112/ 22 = 5. وبالتالي على فريق البحث ان يعتمد فترة عد من 15 لإجراء المقابلات للعينة العادية الثمانية وفترة عد من 5 للبحث عن العينة الخاصة.

في هذا الصدد تم مد كل باحث بخريطة لكل منطقة عد مرفقة بتوضيح للبلوك الذي تم اختياره عشوائيا، إضافة الى عدد الوحدات المنزلية في البلوك وفترتي العد لكل من العينة الخاصة والعادية. داخل الوحدة المنزلية وفي حالة اختيار الفرد، يتم الاعتماد على جدول كيش، ومن ثمة تم اختيار الشخص عشوائياً لتمرير الاستمارة، مع الأخذ بعين الاعتبار المراوحة بين الذكور والإناث باستثناء العينة الخاصة حيث يتم مباشرة استجواب صاحب الحالة الخاصة في حالة وجوده.

(2) النتائج

أولا: العلامة الكلية للمقياس:

بلغت قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين بتونس في الموجة الثانية (0.59) أي بارتفاع نقطتين مقارنة بالموجة الأولى والتي بلغت قيمة المقياس فيها (0.57). ويشير هذا التقدم في قيمة المقياس الى توجه الرأي العام نحو التقييم الايجابي للأوضاع العامة في قطاع الامن مع المحافظة على تصنيف متوسط بالارتكاز على جدول تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة.

تعكس هذه النتائج ضبابية نوعية في توجهات مدركات الرأي العام، والتي تجسدت بنفس الشكل في قيمة مقياس الموجة الاولى، وذلك بالارتكاز على الاثني عشر مؤشر للمقياس، حيث يمكن القول بأن التقييم الايجابي للقطاع قد طغى بصفة طفيفة على التقييم السلبي مما يشير إلى تحسن التوجه العام لمدركات المواطن التونسي حول الجهازين الامني والقضائي. ومن المحتمل بأن يعود ذلك إلى التطورات النوعية التي فرضتها الظروف العامة في البلاد التونسية وبداية التشكل الواضح في عيون التونسيين لبوادر الاصلاح ضمن القطاع.

كما تراجعت قيمة الفروقات مقارنة بالسنة الفارطة بين الفئة التي تعرضت لتجربة مع السلط الامنية والقضائية والفئة التي لم تتعرض في قيمة المقياس من ثماني الى ست نقاط، وارتفعت هذه القيمة لكل من الفئتين حيث تقدمت قيمة المقياس بالنسبة إلى الفئة التي لم تتعرض من (0.59) سنة 2015 إلى (0.60) سنة 2016 وكذلك بالنسبة للفئة التي تعرضت والتي تقدمت قيمة المقياس الخاص بها بثلاث نقاط من (0.51) سنة 2015 الى (0.54) سنة 2016.

الشكل رقم (1): قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين في تونس

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

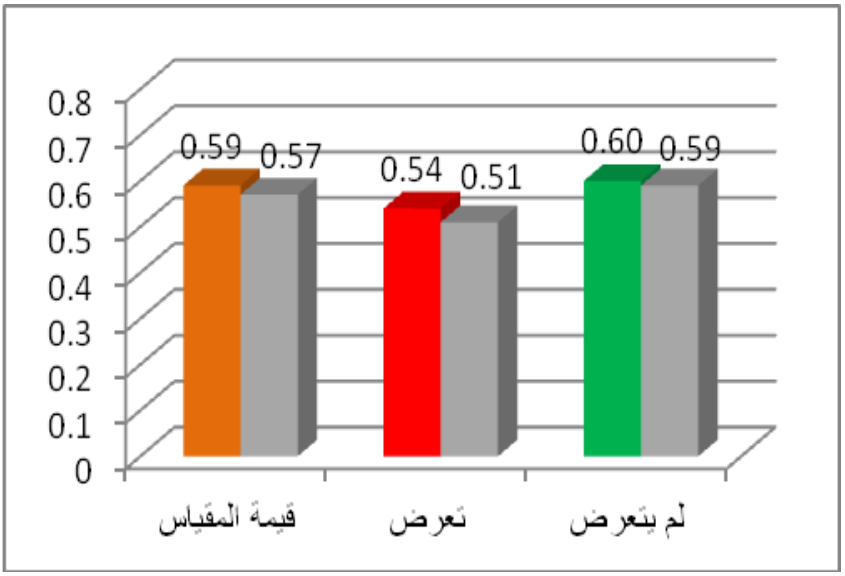

ومن مجموع 12 مؤشرا رئيسيا تحصل مؤشر وحيد على علامة مكتمل بقيمة مقياس (0.81) و هو مؤشر التوقعات المستقبلية و هو ما يعكس ثقة الرأي العام التونسي في تحسن أداء الأجهزة الأمنية و السيرورة نحو إصلاحات نوعية في هذه القطاعات و هذا يمكن تفسيره بعد التطورات الميدانية التي حدثت خلال سنة 2015 و التي عززت ثقة

المواطن التونسي بمختلف متغيراته في إمكانية تحسن الاداء الأمني. هذا المعطى يمكن تفسيره بقيمة مؤشر الثقة بالمؤسسات الأمنية والذي بلغ (0.72) أي بدرجة تصنيف "متقدم جدا"، كما يمكن تفسيره في نفس الوقت بالتقارب المسجل بين الأجهزة الأمنية باختلافاتها مع جميع الفئات الاجتماعية إثر العمليات الإرهابية التي استهدفت بعض الاسلاك الأمنية من شرطة وحرس وجيش.

وفي نفس خانة التصنيف الإيجابي لكن وبدرجة أقل حصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف "اصلاح متقدم" حيث حصل كل من مؤشر الإحساس بالأمن على علامة (0.68) ومؤشر «تقييم نظام العدالة" على علامة (0.63) ومؤشر التجربة الشخصية على علامة (0.62).

هذا وتعتبر درجة التصنيف المتوسط في جدول تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة هي الأكبر من ناحية عدد المؤشرات حيث تحصلت خمسة مؤشرات من مجموع 12 على هذا التصنيف وهي كالآتي: مؤشر الحريات والمساءلة بعلامة (0.60) يليها مؤشر اتجاهات التغيير بعلامة (0.59) ثم و في مرتبة ثالثة تنازليا مؤشر بناء الدولة بعلامة (0.58) يليها مؤشر أداء أجهزة الامن و الذي تحصل على علامة (0.56) و في مرتبة أخيرة بالنسبة للتصنيف المتوسط مؤشر قدرات أجهزة الامن بعلامة (0.55).

فقي المقابل حصل مؤشر رئيسي وحيد على تصنيف "اصلاح ضعيف" وهو مؤشر "الفساد و " بعلامة (0.50) يليه مؤشر "الاطلاع والمعرفة بمهام الأجهزة الأمنية بعلامة (0.27) أي تصنيف إصلاح منعدم.

شكل رقم (2): علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في تونس

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

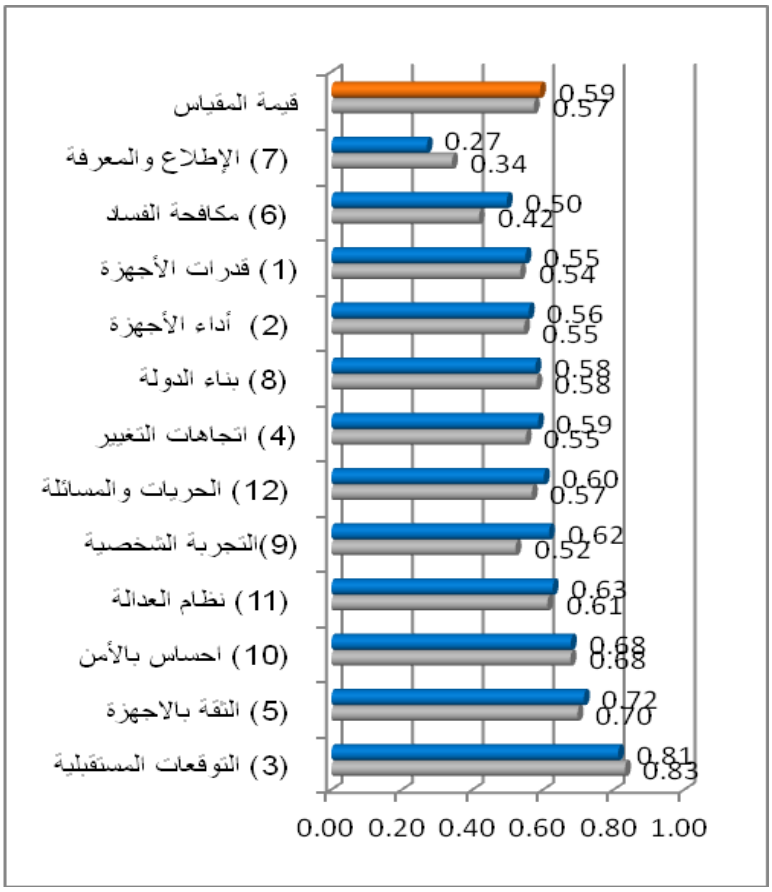

تفاوتت قيمة تصنيف المؤشرات الرئيسية للمقياس حيث حصلت خمسة مؤشرات من مجموع اثنا عشر مؤشرا، على تصنيف متوسط وثلاثة مؤشرات بتصنيف إصلاح متقدم في حين توزعت باقي المؤشرات بالتساوي بمعدل مؤشر واحد في كل من درجات التصنيف التالية (منعدم، ضعيف، متقدم جدا ومكتمل).

هذا التفاوت ينطبق أيضا في صورة المقارنة بين عينة الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا لتجربة مع السلط الامنية والقضائية، حيث ترتفع علامات الفئة الأخيرة مقارنة بالتي سبقتها بصفة ملحوظة حيث حصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف ضعيف ومؤشر واحد على تصنيف ضعيف جدا بالنسبة إلى الفئة التي تعرضت في حين حصل مؤشر وحيد على تصنيف منعدم ولم يسجل تصنيف أي مؤشر في كل من درجة إصلاح ضعيفة وضعيفة جدا. ويبين ذلك أن مدركات الفئة التي سبق ان وقع لها احتكاك مع السلط الامنية أو القضائية متراجعة وهذا يعود إلى تعاملها المباشر مع هذه السلطات. بناءا على ذلك، يمكن القول إن التجربة الشخصية أثرت سلبا على مدركات المواطنين تجاه الجهاز الأمني وهو ما يستدعي عديد المراجعات في علاقة هذه الأجهزة مع المواطن من النواحي الإجرائية والعملية المعتمدة من قبل سلطة الاشراف.

أما بالنسبة إلى تصنيف المؤشرات الرئيسية حسب جدول التقدم في درجة الإصلاح وفي مقارنة مع الموجة السابقة فلم يشهد هذا التوزيع تغيير جذري حيث حافظت درجة التصنيف المتوسط على أعلى عدد من المؤشرات الرئيسية (6 مؤشرات في الموجه الاولى مقارنة بـ 5 مؤشرات في الموجة الثانية) تليها درجة التصنيف المتقدم بـ 3 مؤشرات رئيسية لكل من الموجة الأولى والثانية. كما حافظت باقي التصنيفات على نفس عدد المؤشرات فيما عدا مؤشر الاطلاع والمعرفة الذي تراجع من تصنيف "ضعيف جدا" إلى تصنيف منعدم.

الجدول (3): المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس تونس

التصنيف	تعرض		لم يتعرض		مجموع العينة	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
اصلاح منعدم				1		1
اصلاح ضعيف جدا	2	1	1		1	
اصلاح ضعيف	2	3	1		1	1
اصلاح متوسط	7	5	4	5	6	5
اصلاح متقدم	1	2	3	3	3	3
اصلاح متقدم جدا		1	1	1		1
اصلاح مكتمل			1	1	1	1
المجموع	12	12	11	11	12	12

شهدت علامات الفئة التي تعرضت والتي لم تتعرض لتجربة مع الجهاز الأمني أو القضائي تفاوتا واضحا في علامات الاحد عشر مؤشرا رئيسيا (باستثناء مؤشر التجربة الشخصية والذي ينحصر على الفئة التي تعرضت لتجربة) حيث جاءت المؤشرات لتؤكد أن تجربة الاحتكاك بهذه الأجهزة والتي أثرت سلبا في التوجه العام لهذه العينة مقارنة بعينة الذين لم يتعرضوا. تراوح هذا الفارق من 4 إلى 12 نقطة باختلاف المؤشرات.

وفي مقارنة بين نتائج الموجة الأولى والموجة الثانية بالنسبة إلى المؤشرات الاثني عشر الرئيسية، جاءت علامات سبعة مؤشرات رئيسية متقاربة وهي التوقعات المستقبلية (0.83 مقابل 0.81)، والثقة بالأجهزة (0.70 مقابل 0.72)، والإحساس بالأمن (0.68 مقابل0.68)، ومؤشر تقييم نظام العدالة (0.61 مقابل 0.63)، ومؤشر بناء الدولة (0.58 مقابل 0.28)، ومؤشر أداء الأجهزة الأمنية (0.55 مقابل 0.56)، وقدرات الأجهزة الأمنية (0.54 مقابل 0.56). في حين تفاوتت هذه النتائج بالنسبة إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي التجربة الشخصية والتي تقدمت من ترتيب متوسط سنة 2015 بعلامة (0.52) إلى ترتيب متقدم سنة 2016 بعلامة (0.62). كذلك بالنسبة إلى كل من المؤشرين الرئيسيين المتعلقين بمكافحة الفساد بعلامة (0.42 مقابل 0.50) والاطلاع والمعرفة والتي تراجعت قيمة المؤشر فيها (0.34 مقابل 0.27).

شكل رقم (3): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن ونظام العدالة في تونس

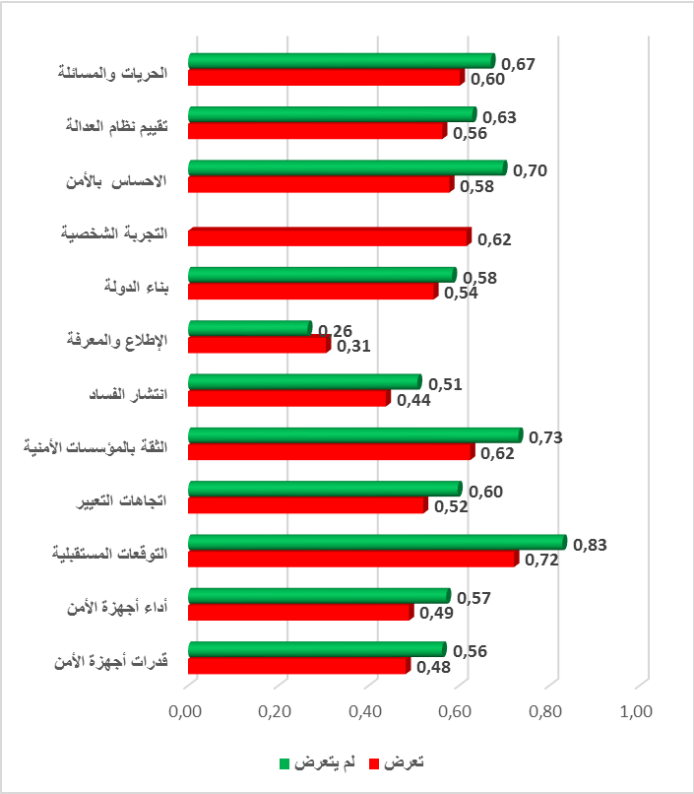

لم تشهد قيمة المقياس تفاوتا كبيرا بالاعتماد على بعض المتغيرات، حيث بلغ الفارق نقطة واحدة حسب متغير النوع؛ وحيث وصلت قيمة المقياس عند الاناث (0.60) وعند الذكور (0.59). نفس نسبة الفارق تم تسجيلها في أغلب المتغيرات أهمها المستوى التعليمي والعمر حيث بلغت قيمة المقياس بالنسبة إلى متغير المستوى التعليم (0.58) الفئة العمرية بين 18 و28 سنة ونفس القيمة للفئة العمرية المتراوحة بين 29-39 في حين ترتفع بفارق نقطتين أي بقيمة (0.60) لكل من الفئتين العمريتين 40-50 سنة وأكثر من 50 سنة وهو ما يدل إلى تراجع نسبي بالنسبة لتقييم أداء الأجهزة الأمنية بالنسبة إلى الفئات الشبابية وهو ما يؤكد فرضية الهوة بين الفئات الشبابية والأجهزة الأمنية.

أما بالنسبة إلى متغير المستوى التعليمي فسجل فارق نقطة وحيدة بين كل من فئتي كلية وأكثر /إعدادي وأكثر وفئة المستوى التعليمي الثانوي حيث بلغت العلامة (0.59) بالنسبة لكل من فئتي " إعدادي وأقل" و "كلية وأكثر" و (0.56) بالنسبة إلى "الثانوي".

شكل رقم (4): دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس التونسي

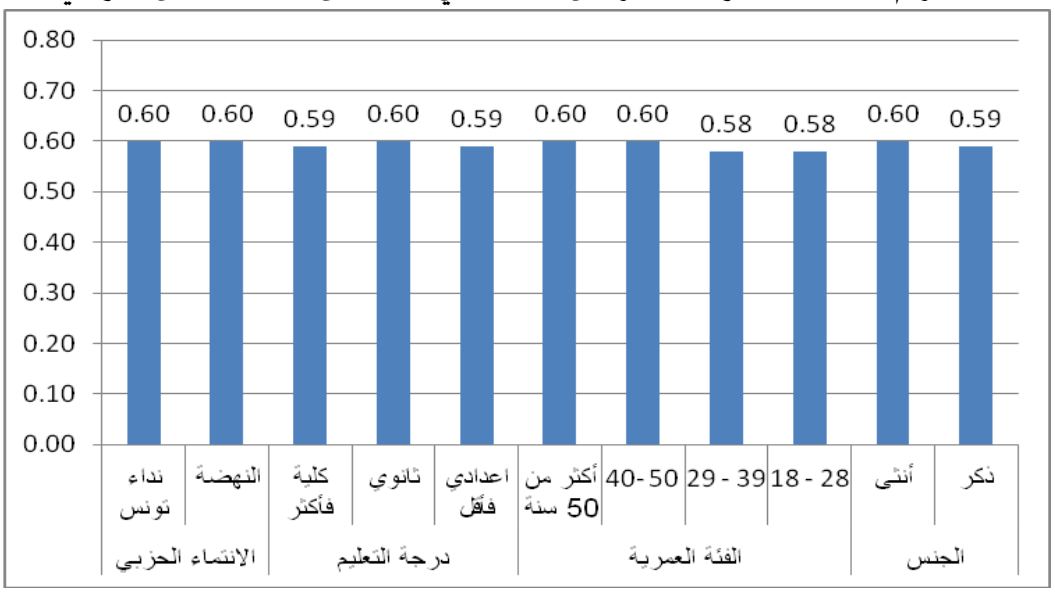

ومثل ما تمت الإشارة إليه فإن مقياس الامن يتكون من اثنا عشر مؤشرا رئيسيا ومائة وثلاثة عشر مؤشرا فرعيا توزعت علاماته حسب جدول تصنيف العلامات من أدنى تصنيف وهو اصلاح منعدم إلى أعلى تصنيف وهو إصلاح مكتمل. بالنسبة إلى التصنيف الإيجابي تم تصنيف 93 مؤشرا من مجموع المؤشرات الفرعية التي سبق ذكرها أي ما يعادل 80%، حيث حصل أربعة وثلاثون مؤشرا من مجموع مائة وثلاثة عشر مؤشرا على تصنيف متوسط وهي الفئة الأكثر تصنيفا من ناحية عدد المؤشرات الفرعية يليه التصنيف متقدم بـ 22 مؤشرا. في نفس الوقت حصل كل من التصنيف "إصلاح متقدم جدا" و "تصنيف إصلاح المكتمل" بالتوالي على 19 و18 مؤشرا.

أما بالنسبة إلى التصنيف السلبي فقد حاز مجموع 23 مؤشرا على تصنيف سلبي أي ما يعادل 20% من العدد الاجمالي للمؤشرات الفرعية، حيث تم تصنيف 9 مؤشرات في كل من درجتي التصنيف "إصلاح ضعيف" و"إصلاح منعدم" وبأصغر عدد مؤشرات حصلت 5 مؤشرات على تصنيف ضعيف جدا".

جدول رقم (4): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في تونس

رقم المؤشر	اسم المؤشر	المؤشرات الفرعية	علامة المؤشر	تصنيف المؤشر	تصنيف المؤشرات الفرعية						
					اصلاح مكتمل	اصلاح متقدم جدا	اصلاح متقدم	اصلاح متوسط	اصلاح ضعيف	اصلاح ضعيف جدا	اصلاح منعدم
1	قدرات الأجهزة	8	0.55	متوسط			2	3	3		
2	أداء الأجهزة	17	0.56	متوسط		1	4	10	2		
3	التوقعات المستقبلية	5	0.81	مكتمل	3	2					

4	اتجاهات التغيير	11	0.59	متوسط	1	1	2	6			1
5	الثقة بالأجهزة	12	0.72	متقدم جدا	4	5			1		2
6	مكافحة الفساد	3	0.50	متوسط			1	1			1
7	الاطلاع والمعرفة	3	0.27	منعدم						1	2
8	بناء الدولة	2	0.58	متوسط	1					1	
9	التجربة الشخصية	16	0.62	متقدم	4	1	3	4	2		2
10	الاحساس بالأمن	10	0.68	متقدم		4	5	1			
11	نظام العدالة	18	0.63	متقدم	3	3	3	6	1	2	
12	الحريات والمساءلة	11	0.60	متقدم	2	2	2	3		1	1
المجموع		113			18	19	22	34	9	5	9

قيمة المقياس: 0.59
التقييم: اصلاح متوسط

وبشكل عام فإن القول بأنه قد تراجعت أعداد المؤشرات ذات التصنيف السلبي على حساب التصنيف المتوسط والإيجابي مقارنة بالموجة الأولى حيث تراجع عدد المؤشرات ذات تصنيف منعدم من 12 إلى 9، كذلك بالنسبة للتصنيف ضعيف من 17 إلى 9 مؤشرات في حين ارتفعت بالنسبة لتصنيف ضعيف جدا من 4 إلى 5 مؤشرات. أي ما يوافق مجمل 10 مؤشرات تحولت نحو التصنيف الإيجابي.

تشير معطيات قيمة المقياس حسب الولايات إلى إعادة توزيع نوعية في الخريطة التونسية حيث سجلت أقل قيمة (0.52) في ولاية تونس وأعلى قيمة (0.74) في ولاية توزر. وبالتالي وبالاستناد على جدول التصنيف فقد تحصلت 11 ولاية على تصنيف متوسط في حين حصلت 11 ولاية على تصنيف متقدم وولايتين على تصنيف متقدم جدا.

وبالمقارنة مع الموجة الاولى تقدمت ولايات المهدية وزغوان وجندوبة من تصنيف ضعيف إلى تصنيف متوسط وبالنسبة إلى ولاية بنزرت وإلى تصنيف متوسط قياسا بالموجة السابقة.

إن من الملفت أن العلاقة بين علامة المقياس من جهة والانتماء السياسي الحزبي والإحساس بتوفر أو عدم توفر الأمن من جهة أخرى لا ينطبق على تونس. ويعود ذلك لسببين: (1) لغياب الصراع السياسي الحزبي الحاد على السلطة، و(2) لوجود درجة عالية من الإحساس بالأمن بين كافة الشرائح السياسية في البلد. فمثلاً، تشير النتائج إلى أن درجة الإحساس بالأمن عالية جدا وشبه متطابقة بين مؤيدي حزب النهضة (77%) ونداء تونس (76%).

خارطة رقم (1) إسقاط متغير الأمن على خارطة تونس

ثانيا: نتائج المؤشرات الرئيسية

تناول هذا القسم قراءة للمؤشرات الاثنا عشر الرئيسية المكونة للمقياس كل على حده.

المؤشر الاول: مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها

حصل هذا المؤشر على علامة (0.55) بتصنيف متوسط، وحصلت على (0.56) لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء فيما حصل على علامة (0.48) من عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء بتصنيف ضعيف

شكل رقم (5): قيمة المؤشر الأول مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

(تدل الأعمدة الملونة الى نتائج 2016 والأعمدة الرمادية الى نتائج سنة 2015)

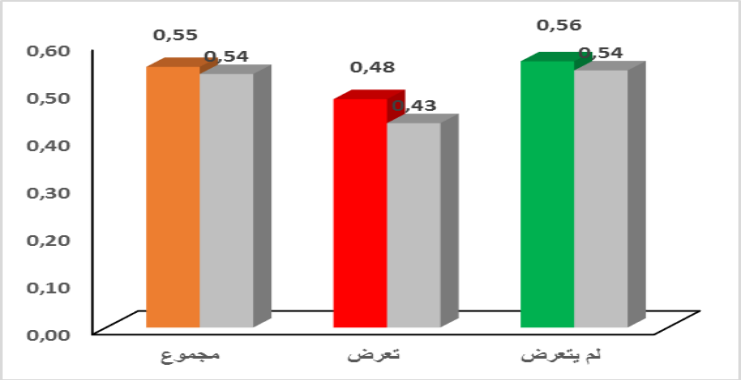

كما حصل مؤشران من المؤشرات الثمانية الفرعية للمؤشر الرئيسي الأول على تصنيف متقدم وهما: قدرة الاجهزة على تنفيذ قرارات المحاكم (0.65) والقدرة على مكافحة الجريمة (0.61). وحصلت ثلاثة مؤشرات أخرى على تصنيف متوسط وهي قدرة الاجهزة على حماية المواطن من مجموعات أو عصابات مسلحة (0.60)، وقدرة الاجهزة على الالتزام بالقانون (0.54) وقدرة الأجهزة على خدمة المواطن بدون تمييز.

جاءت نتائج المقارنة مع الموجة الأولى متقاربة فيما يخص قيمة المؤشر لمجموع العينة والعينة التي لم تتعرض حيث سجل فارق نقطة واحدة بين الموجة الأولى والثانية في حين ارتفعت قيمة المقياس بالنسبة إلى العينة التي تعرضت لتجربة ب خمس نقاط وحافظت على نفس التصنيف.

شكل رقم (6) علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية
(تدل الأعمدة الملونة الى نتائج 2016 والأعمدة الرمادية الى نتائج سنة 2015)

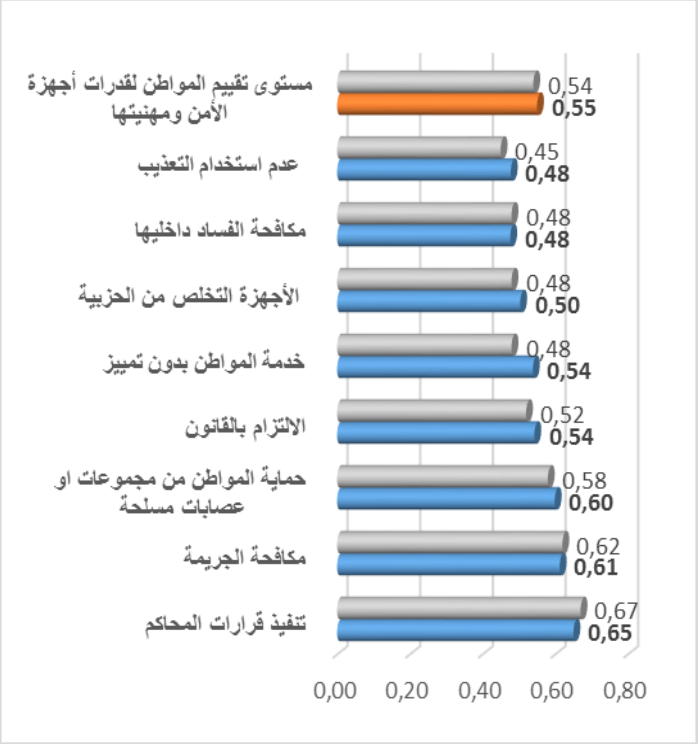

من جانب آخر، وفيما حصلت ثلاثة مؤشرات فرعية على تصنيف ضعيف، حصل مؤشران منها على علامة (0.48) وحصل المؤشر الثالث على علامة (0.50) وهي على التوالي قدرة الاجهزة على مكافحة الفساد داخلها، وقدرة الأجهزة على عدم استخدام التعذيب، وقدرة الأجهزة على التخلص من الحزبية. وتظهر نتائج التصنيف حسب العينة أن التفاوت واضح بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا حيث ترتفع علامات الذين لم يتعرضوا عن علامات الذين تعرضوا في جميع المؤشرات الفرعية.

كما حصل مؤشر واحد على تصنيف "اصلاح متقدم" لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن مقارنة بثلاثة مؤشرات حصلت على نفس التصنيف لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه. في المقابل حصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف " اصلاح متوسط" لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة فيما حصل مؤشران لدى الذين تعرضوا لتجربة على علامات تؤهلهما لهذا التصنيف. وتشير علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف " اصلاح ضعيف" لم يتجاوز 2 مقابل 5 مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة كهذه.

وفي حالة المقارنة مع نتائج موجة 2015، نلاحظ بأنه قد ارتفعت علامات 6 مؤشرات من مجموع 8 مؤشرات فرعية بنقطتين على الأقل أما بالنسبة إلى المؤشر الفرعي خدمة المواطن بدون تمييز فقد تقدمت قيمة المؤشر من (0.48) 2015 إلى (0.54) سنة 2016.

جدول رقم (5): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الأول

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف	5	2	2
اصلاح متوسط	2	3	4
اصلاح متقدم	1	3	2
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	8	8	8

من جانب آخر تمثلت المؤشرات ذات تصنيف "اصلاح ضعيف" من عينة الذين تعرضوا لتجربة مع السلط الأمنية في قدرة السلط الأمنية على عدم استخدام التعذيب، وقدرة السلطات الأمنية على التخلص من الحزبية، وقدرة السلط على مكافحة الفساد داخلها، وخدمة المواطن بدون تمييز، وقدرة السلط الأمنية على الالتزام بالقانون.

تعني هذه المؤشرات أن جانب هام من الجمهور التونسي يعتقد بعدم فعالية الاجراءات المتخذة من قبل الأجهزة الأمنية لمكافحة الفساد فيها، وتعني الاعتقاد في صعوبة قدرتها على التخلص من الحزبية واستمرار التمييز عند تقديمها لخدماتها للمواطنين، وأحيانا امكانية استخدام التعذيب في عملها.

كما تشير النتائج أدناه إلى أن الفرق بين علامات المؤشرات الرئيسية لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة تفاوتت من مؤشر إلى أخر. فعلى مستوى علامة المؤشر الرئيسي بلغ الفرق ثماني نقاط، فيما بلغ 10 نقاط في المؤشر المتعلق بالقدرة على التخلص من الحزبية، و13 نقطة في المؤشر المتعلق بخدمة المواطن دون تمييز، وثماني نقاط لثلاثة مؤشرا هي: حماية المواطن من مجموعات أو عصابات مسلحة، ومكافحة الفساد داخل الاجهزة الامنية، عدم استخدام التعذيب. وبلغت 7 نقاط للمؤشر الخاص بالالتزام بالقانون، و6 نقاط للمؤشر المتعلق بمكافحة الجريمة، وأربع نقاط لتنفيذ قرارات المحاكم.

شكل رقم (7) علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية
حسب من تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء

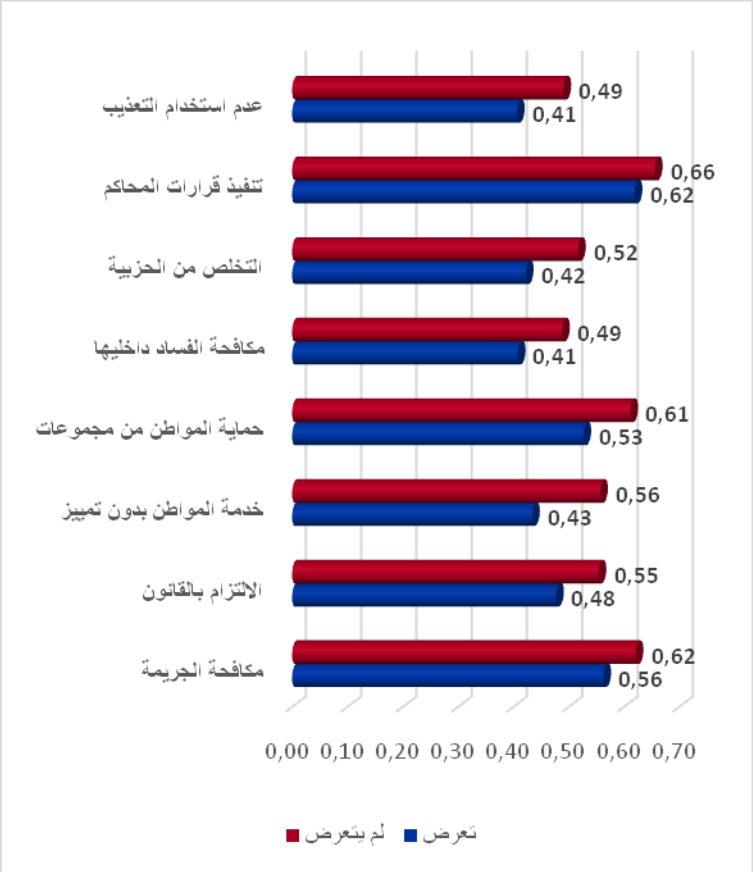

المؤشر الثاني: مستوى تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن

حصل مؤشر تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن على تصنيف متوسط بالنسبة لدرجة تقدم الإصلاح بعلامة كلية (0.56). بلغت علامة عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الامن (0.49) أي تصنيف اصلاح ضعيف، في حين بلغت علامة عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة (0.57) أي تصنيف اصلاح متوسط.

شكل رقم (8) قيمة المؤشر الثاني مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

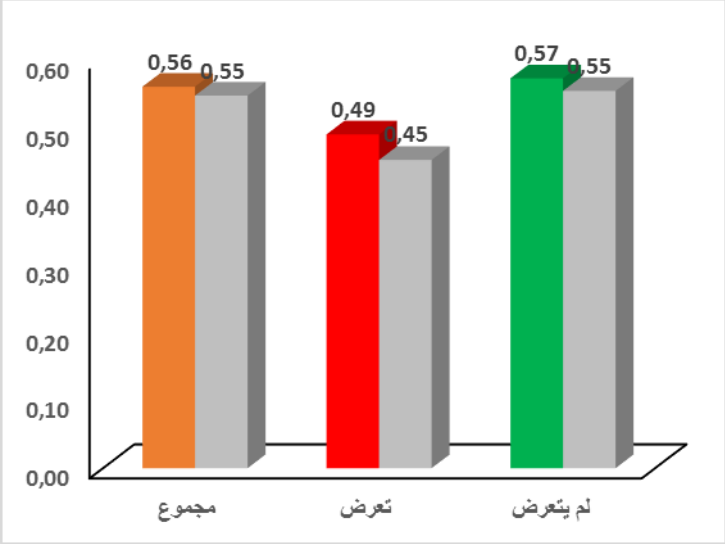

تبين نتائج المؤشرات الفرعية حصول 10 مؤشرات على علامات ما بين 0.51 و0.58 وهو ما يطابق تصنيف "اصلاح متوسط" حسب جدول التصنيف. وقد جاءت هذه العلامات على النحو التالي، مؤشر "تقييم أداء الأجهزة في توفير الامن والسلامة للمواطن 0.51 ومؤشر «تقييم أداء الأجهزة في الالتزام بالقانون 0.58.

اما و بالنسبة الى التصنيف الضعيف فحصل مؤشران فرعيان على علامة (0.45) وهما " الاعتقاد بتحسن فرض النظام و القانون " و مؤشر "تقييم أداء الأجهزة في مكافحة الفساد" وبالنسبة للتصنيف "اصلاح متقدم" حصلت أربعة مؤشرات على هذا التصنيف وهما "تقييم أداء الأجهزة في حماية المواطن من عصابات أو مجموعات مسلحة" (0.64) و "تقييم أداء الأجهزة في تحسين قدراتها" (0.63)،و تقييم أداء الأجهزة في مكافحة الجريمة (0.62)، وتقييم أداء الأجهزة في حماية الحريات (0.61) كما حصل مؤشر "تقييم أداء الأجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم" على علامة (0.72) أي تصنيف "متقدم جدا" وهو ما يعني أن أكثر من مواطن على أربعة يرون بأن الشرطة العدلية لا تطبق أحيانا قرارات المحاكم أو أنها تتجنب تطبيقها بأشكال ملتوية عندما يتعلق الأمر بصاحب النفوذ أو لمن لهم علاقات خاصّة مع أعوان التنفيذ.

كذلك بالإمكان ملاحظة تقارب العلامات بين نتائج الموجة الأولى والثانية حيث جاء الفارق الوحيد وبنسبة ضئيلة بالنسبة إلى العينة التي تعرضت والتي حافظت على نفس التصنيف بعلامة (0.45) سنة 2015 وعلامة (0.49) خلال هذه الموجة.

شكل رقم (9): علامات المؤشر الرئيسي الثاني ومؤشراته الفرعية

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

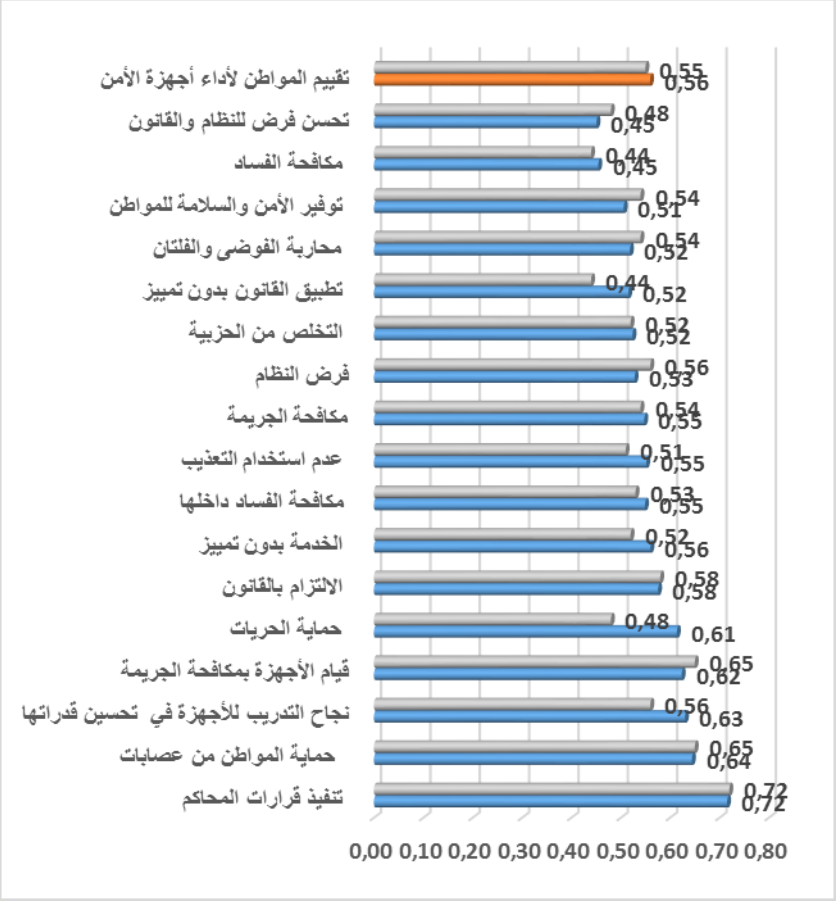

كما تقدمت علامات المؤشرات الفرعية في أغلب الحالات في مقارنة بين سنة 2015 وسنة 2015 حيث تقدمت ب 13 نقطة بالنسبة إلى المؤشر الفرعي الخاص ب: "حماية الحريات" فأرتفع من تصنيف "اصلاح ضعيف" إلى تصنيف "اصلاح متقدم"، وبثماني نقاط بالنسبة إلى المؤشر الفرعي "تطبيق القانون بدون تمييز"، وبسبع نقاط بالنسبة إلى المؤشر الفرعي "نجاح تدريب الأجهزة في تحسين قدراتها" من (0.56) تصنيف "أصلاح متوسط" سنة 2015 إلى (0.63) أي تصنيف "اصلاح متقدم" سنة 2016. أما بالنسبة الى بقية المؤشرات فقد حافظت على نفس العلامة أو تراجعت بفارق 3 نقاط على أقصى تقدير.

وبشكل عام تؤثر علامات عينة الذين تعرضوا لتجربة مع السلطات الأمنية بشكل واضح على تصنيف تقدم الإصلاح في أداء أجهزة الامن، حيث حصل مؤشر واحد على تصنيف ضعيف جدا، وأحد عشر مؤشرا فرعي على تصنيف "اصلاح ضعيف"، كما حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف "اصلاح متوسط"، في حين حصل مؤشر فرعي واحد على تصنيف" اصلاح متقدم". وتتباين هذه العلامات مع عينة الافراد الذين لم يتعرضوا لتجربة مع السلط الأمنية؛ حيث حصلت 10 مؤشرات على تصنيف "اصلاح متوسط"، ومؤشر واحد على تصنيف اصلاح ضعيف، في حين حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف "اصلاح متقدم"، ومؤشر واحد على تصنيف "اصلاح متقدم جدا".

جدول رقم (6): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثاني

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا	1		
اصلاح ضعيف	11	2	2
اصلاح متوسط	4	10	10
اصلاح متقدم	1	4	4
اصلاح متقدم جدا		1	1
اصلاح مكتمل			
المجموع	17	17	17

أما بالنسبة الى المؤشرات الفرعية، قياسا بالمؤشر الرئيسي الثاني والمتعلق بتقييم أداء الاجهزة الأمنية؛ فقد حصلت أغلبية المؤشرات (10 مؤشرات) على تصنيف اصلاح متوسط بالنسبة الى درجة التقدم في الإصلاح الأمني. أما بقية المؤشرات فحصل مؤشران على درجة تقييم اصلاح ضعيف وهو يتصل بأداء تقييم أداء الأجهزة في مكافحة الفساد، وتحسن فرض النظام والقانون. وحصلت خمسة مؤشرات فرعية على علامات متقدمة؛ منها أربعة مؤشرات على تصنيف متقدم، والمؤشر الخامس على تصنيف اصلاح متقدم جدا (0.72).

شكل رقم (10) علامات مؤشر تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء

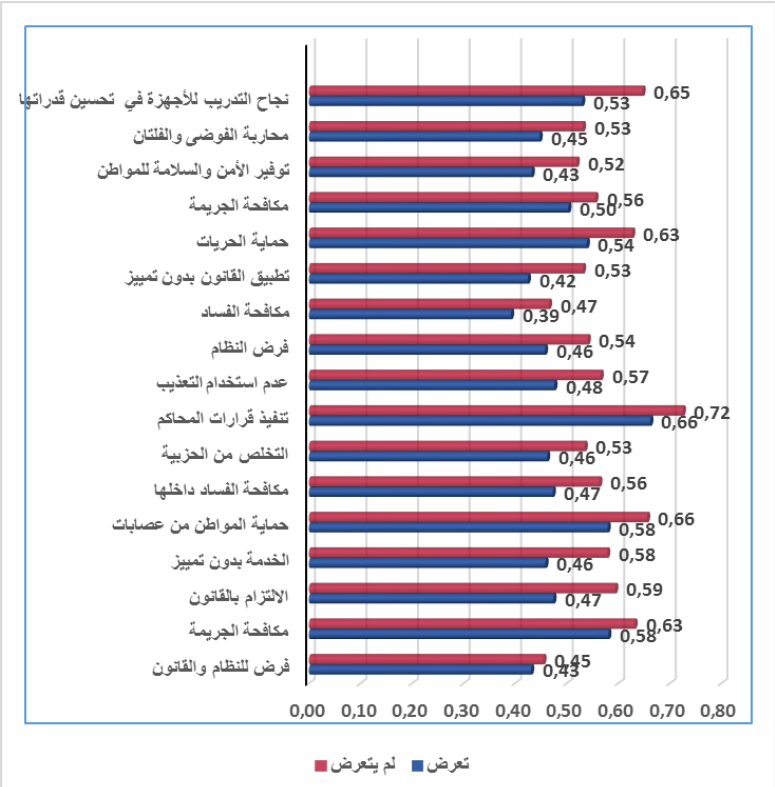

المؤشر الثالث: التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الامن:

حصل المؤشر الثالث "التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الامن" على علامة عالية (0.81) أي على تصنيف اصلاح مكتمل، وهي أعلى علامة من بين جميع المؤشرات الرئيسية، ما يشير الى ارتفاع توقعات المواطنين من تحسن قدرات الاجهزة الامنية مستقبلا. أما بالنسبة الى العينة التي تعرضت لتجربة مع الأجهزة الامنية فقد بلغت العلامة (0.72) أي حصلت على تصنيف اصلاح متقدم، في حين تبلغ علامة العينة ممن لم يتعرضوا (0.83) وهي نفس تصنيف العلامة الرئيسية للمؤشر.

شكل رقم(11): قيمة المؤشر الرئيسي الثالث مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

(تدل الأعمدة الملونة الى نتائج 2016 والأعمدة الرمادية الى نتائج سنة 2015)

كما تراجعت قيمة المؤشر الرئيسي بنقطتين مع المحافظة على نفس التصنيف وهو تصنيف "اصلاح مكتمل" كما تراجعت بنقطة واحدة بالنسبة إلى العينة التي لم تتعرض، في حين تقدمت علامة المؤشر الرئيسي بالنسبة إلى العينة التي تعرضت لتجربة بنقطتين وارتفعت بذلك من تصنيف متقدم إلى تصنيف متقدم جدا.

ودائما فيما يتعلق بالمستقبل، تبدو ثقة الجمهور في مستقبل تحسن قدرات الأجهزة الأمنية جلية من خلال نتائج المؤشرات الفرعية وذلك من مجموع خمسة مؤشرات فرعية حيث حصلت ثلاثة مؤشرات ضمن علامات بين (0.82 – 0.84)، ومؤشران على علامات بين (0.80 و0.79).

شكل رقم (12): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي الثالث

(تدل الأعمدة الملونة الى نتائج 2016 والأعمدة الرمادية الى نتائج سنة 2015)

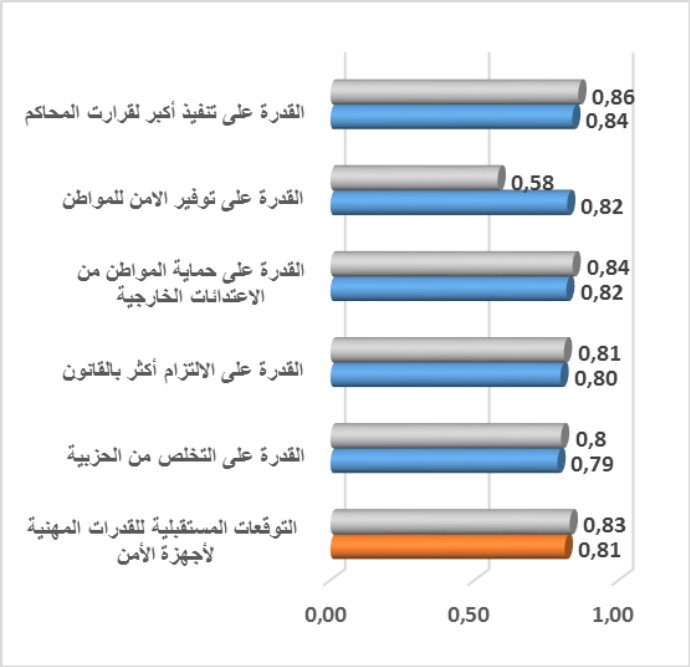

في هذا السياق ينطبق نفس التوزيع بالنسبة إلى جدول تصنيف العلامات حسب من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع الاجهزة الأمنية؛ فقد حصلت أربعة مؤشرات لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف "اصلاح مكتمل"، ومؤشر واحد فقط على تصنيف "اصلاح متقدم جدا". أما بالنسبة إلى عينة الذين تعرضوا لتجربة فقد حصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف "اصلاح متقدم جدا" (توقع قدرة الأجهزة على تنفيذ قرارات المحاكم، وتوقع قدرة الأجهزة على حماية المواطن، وتوقع قدرة أجهزة الامن وتوفير الامن) ومؤشران على تصنيف "اصلاح متقدم" (الالتزام أكثر بالقانون والتخلص من الحزبية).

كما حافظت جميع المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الامن على نفس التصنيف والفرق في العلامات بنقطة واحدة في أغلب الحالات وذلك في حالة المقارنة بين الموجة الأولى لسنة 2015 والموجة الثانية لسنة 2016. في المقابل تقدمت علامة المؤشر الفرعي حول "القدرة على توفير الأمن للمواطن" ب 24 نقطة وفي نفس الوقت تقدمت في درجة الإصلاح من تصنيف متوسط إلى تصنيف مكتمل.

جدول رقم (7): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثالث

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف			
اصلاح متوسط			
اصلاح متقدم	2		
اصلاح متقدم جدا	3	1	2
اصلاح مكتمل		4	3
المجموع	5	5	5

كما حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف "اصلاح مكتمل" لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الاجهزة الامنية وهي: توقع قدرة الاجهزة الامنية على تنفيذ أكبر لقرارات المحاكم (0.85)، وكذلك مؤشر توقع قدرة الاجهزة الامنية على حماية المواطن من الاعتداءات الخارجية (0.84)، وتوقع قدرة الاجهزة الامنية على الالتزام أكثر بالقانون (0.82)، واخيرا توقع قدرة الاجهزة في توفير الامن للمواطن 0.84. أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الخامس المتعلق بالتوقعات المستقبلية لقدرة الاجهزة الامنية على التخلص من الحزبية فقد تحصل على تصنيف متقدم بعلامة (0.69).

في نفس الصدد حصلت 3 مؤشرات على تصنيف متقدم جدا لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع الاجهزة الامنية وهي: توقع قدرة الاجهزة الامنية على تنفيذ أكبر لقرارات المحاكم (0.78)، وتوقع قدرة الاجهزة الامنية على حماية المواطن من الاعتداءات الخارجية (0.72)، وتوقع قدرة الاجهزة في توفير الامن للمواطن (0.73). في حين حصل مؤشران على تصنيف "اصلاح متقدم" للعينة نفسها وهما: توقع قدرة الاجهزة الامنية على الالتزام أكثر بالقانون، وتوقع قدرة الاجهزة الامنية على التخلص من الحزبية بعلامة (0.69).

شكل رقم (13) علامات مؤشر التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن ومؤشراته الفرعية حسب من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

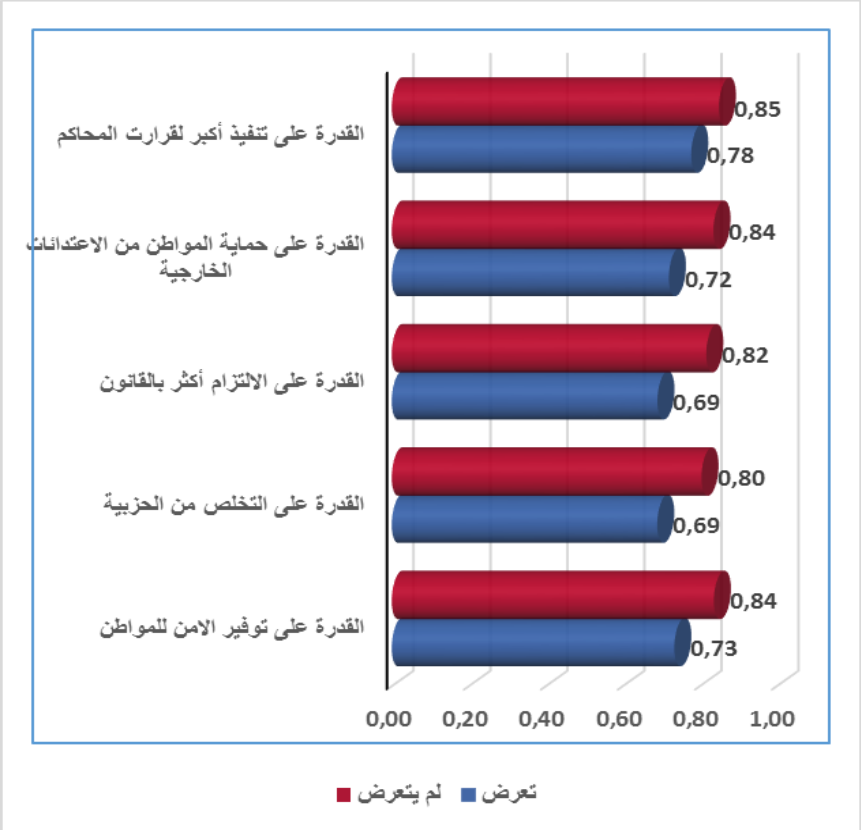

تعكس هذه العلامات ثقة اغلبية الجمهور بتحسن قدرات الأجهزة الأمنية في المستقبل وتقدم مستويات الإصلاح في مختلف الخدمات المقدمة للمواطن ومن بينها تنفيذ أكبر لقرارات المحاكم وحماية المواطن من الاعتداءات الخارجية وتوفير الامن للمواطن.

المؤشر الرابع: الاعتقاد حول اتجاهات التغيير

حصل المؤشر الرئيسي الرابع الخاص بالاعتقاد حول اتجاهات التغيير مقارنة بسنة 2011 على علامة(0.59) أي تصنيف متوسط. أما بالنسبة الى العينة الذين تعرضوا لتجربة فقد بلغت علامة المؤشر (0.52) في حين بلغت علامة عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه (0.60).

شكل رقم(14): قيمة المؤشر الرئيسي الرابع مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

(تدل الأعمدة الملونة الى نتائج 2016 والأعمدة الرمادية الى نتائج سنة 2015)

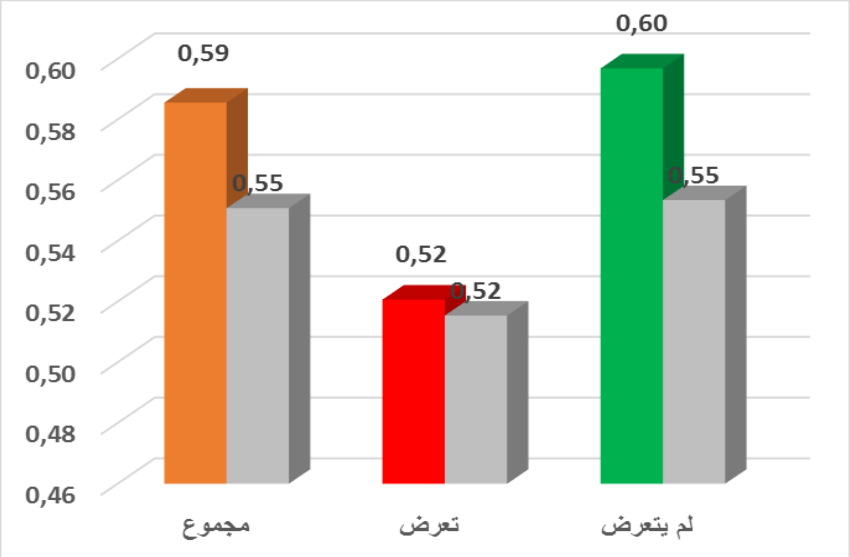

ارتفعت علامات كل من مؤشر العينة الاجمالية و "عينة الذين لم يتعرضوا" . في حين حافظت عينة الذين "تعرضوا لتجربة" على نفس العلامة وهي (0.52) حيث تقدمت بالنسبة الى مجموع العينة من (0.55) خلال الموجة الأولى إلى (0.59) في الموجة الثانية، أي بما يعادل أربع نقاط مع المحافظة على نفس التصنيف المتوسط في سلم التقدم في درجة الإصلاح، وبخمس نقاط بالنسبة إلى عينة الذين لم يتعرضوا من (0.55) سنة 2015 إلى (0.66) سنة 2016.

تشير علامات المؤشرات الفرعية للاعتقاد حول اتجاهات التغيير مقارنة بسنة 2011 على توجه عام بالنسبة الى الجمهور المستجوب الذي لا يرى اختلافا كبيرا في تحسن أداء هذه الأجهزة مقارنة بما قبل الثورة؛ حيث حصلت 8 مؤشرات فرعية على تصنيف "متوسط"، وحصل مؤشر "أداء الأجهزة اليوم في فرض النظام في منطقتك" على علامة (0.24) أي تصنيف "اصلاح منعدم". في حين حصل مؤشران فرعيان من مجموع 11 مؤشرا على علامات مرتفعة؛ حيث حصل الأول وهو "حماية الديمقراطية والحرية بدون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة ب 2011" على تصنيف متقدم جدا (0.73)، وحصل الثاني وهو "أداء الأجهزة اليوم في تطبيق القانون دون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة ب 2011" على تصنيف متقدم (0.70).

شكل رقم (15): علامات مؤشر الاعتقاد حول اتجاهات التغيير ومؤشراته الفرعية

(تدل الأعمدة الملونة الى نتائج 2016 والأعمدة الرمادية الى نتائج سنة 2015)

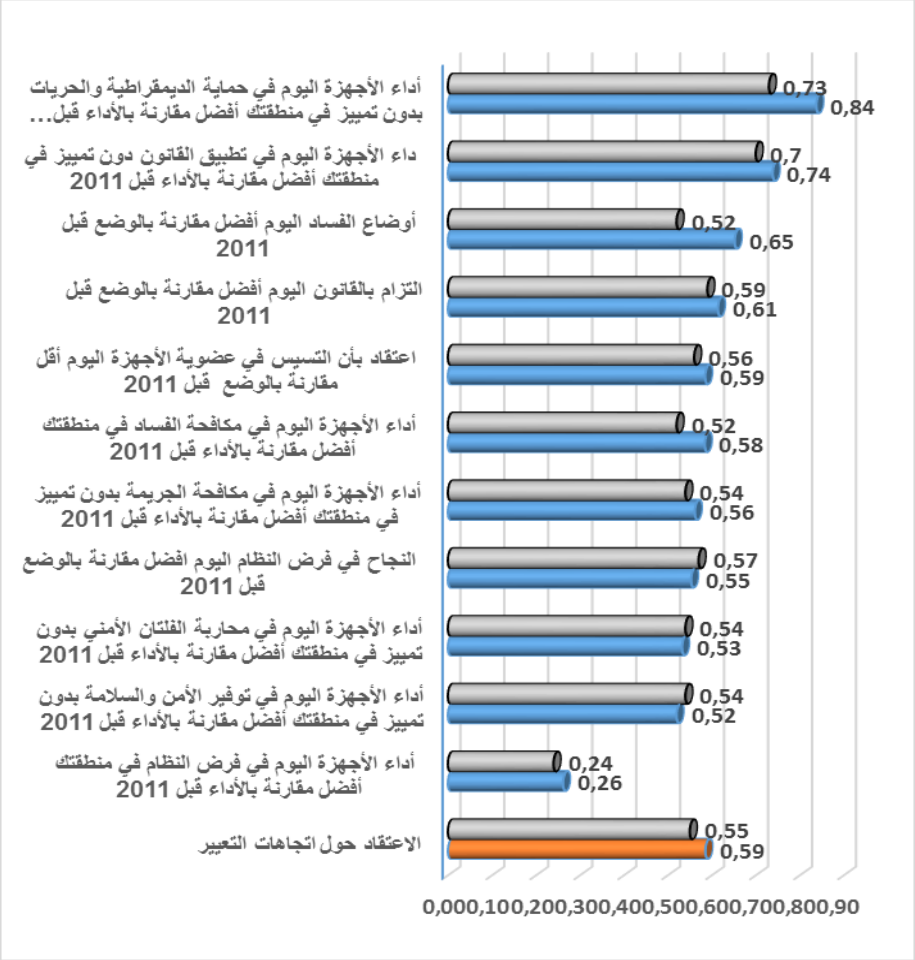

أما بالنسبة الى جدول تصنيف العلامات الرئيسية حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني فيصنف الجمهور 6 مؤشرات من أصل 11 مؤشرا بتصنيف "اصلاح متوسط" وينطبق نفس التقسيم تقريبا في حالة التفرع لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الامنية بنفس عدد المؤشرات ذات تصنيف اصلاح متوسط مع مؤشر فرعي واحد بتصنيف اصلاح منعدم، وبالنسبة الى عينة الذين لم يتعرضوا؛ حيث تم تصنيف 6 مؤشرات على أساس اصلاح متوسط. حصل مؤشر واحد على تصنيف "اصلاح مكتمل" لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع السلط الأمنية ومؤشر اخر على تصنيف متقدم جدا، ومؤشران على تصنيف "اصلاح متقدم". في المقابل حصل مؤشر واحد على تصنيف متقدم جدا لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع السلط الأمنية، ومؤشر وحيد على تصنيف "متقدم" في نفس الوقت تحصل خمسة مؤشرات على تصنيف "اصلاح متوسط"وثلاثة مؤشرات على تصنيف "ضعيف". حصل مؤشر واحد على تصنيف "اصلاح منعدم" لكلا العينتين.

جدول رقم (8): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الرابع

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	1	1	**1**
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف	3		
اصلاح متوسط	5	6	**6**
اصلاح متقدم	1	2	**2**
اصلاح متقدم جدا	1	1	**1**
اصلاح مكتمل		1	**1**
المجموع	11	11	**11**

شهدت أغلب المؤشرات الفرعية تطورا في علاماتها في مقارنة مع الموجة السابقة على غرار علامة المؤشر الرئيسي، حيث شمل هذا التقدم 8 مؤشرات من مجموع 11 مؤشرا فرعيا وبلغ معدل التطور في أغلبها بين نقطتين وثلاث نقاط في حين تطور في بعض المؤشرات الفرعية الأخرى بشكل ملحوظ. يمكن أن نأخذ على سبيل المثال المؤشر الفرعي "**أداء الأجهزة اليوم في حماية الديمقراطية والحريات بدون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل 2011**" والذي تطورت علامته ب أحد عشر نقطة (0.73 مقابل 0.84) ما ادى الى انتقال في التصنيف من تصنيف "اصلاح متقدم جدا" إلى "اصلاح مكتمل". إضافة إلى المؤشر الفرعي " أوضاع الفساد اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 2011" والذي شهد نفس نسبة التطور تقريبا ب 13 نقطة أي من علامة (0.52) سنة 2015 إلى (0.65) سنة 2016 أي الانتقال من تصنيف "اصلاح متوسط" إلى تصنيف "اصلاح متقدم". في المقابل، تراجعت 3 مؤشرات من مجموع ثلاثة في مقارنة مع نتائج الموجة السابقة بمعدل نقطة إلى نقطتين على أقصى تقدير لكل من المؤشرات الفرعية التالية: النجاح في فرض النظام اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 2011، أداء الأجهزة اليوم في محاربة الفلتان الأمني بدون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل 2011، أداء الأجهزة اليوم في توفير الأمن والسلامة بدون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل 2011.

ومن خلال علامات المؤشرات الفرعية حسب من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية والسلط القضائية فلقد تم تسجيل تقارب في تقييم تحسن الاداء مقارنة بما قبل 2011 بالنسبة الى العينة الذين تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا. فبخلاف المؤشرات الثلاثة التي حصلت على تصنيف "ضعيف" بالنسبة الى عينة الذين تعرضوا لتجربة، حصلت باقي المؤشرات الفرعية على نفس التصنيف بين العينتين الأولى والثانية حيث كان اغلبها ضمن التصنيف المتوسط وهو ما تقدر علاماته بين (0.51 – 0.60).

شكل رقم (16): المؤشرات الفرعية لاتجاهات التغيير بالمقارنة بما قبل 2011 مقارنة بمن تعرض و من لم يتعرض

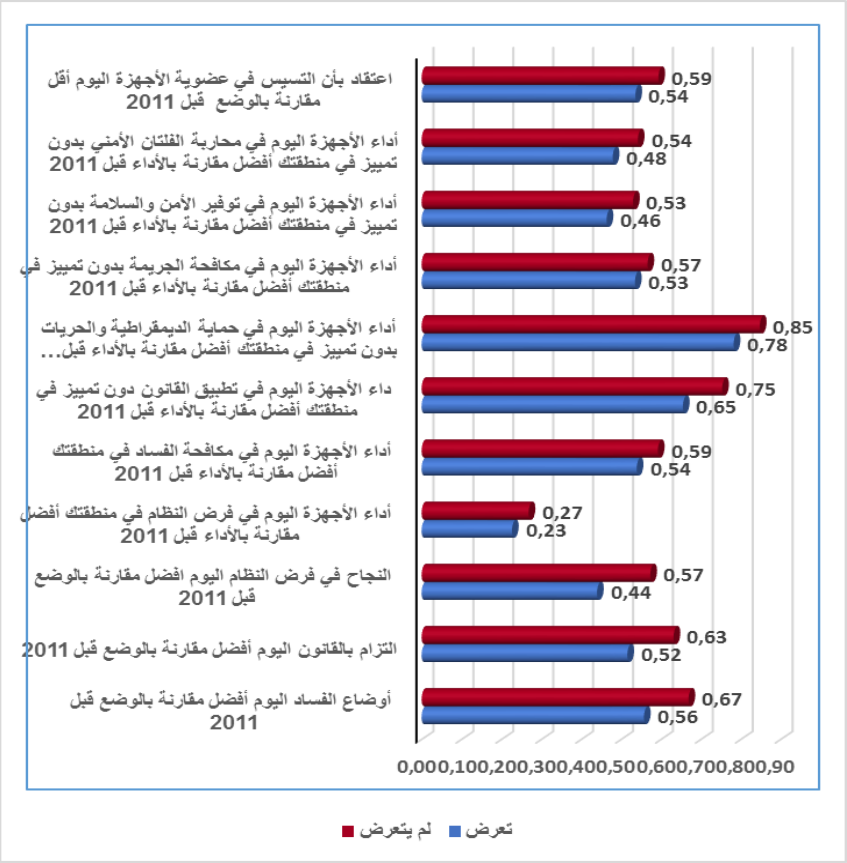

المؤشر الخامس: مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية

حصل المؤشر الرئيسي المتعلق بالثقة بالمؤسسات الأمنية على علامة (0.72) أي تصنيف "اصلاح متقدم جدا". أما بالنسبة لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الامنية فحصلت على علامة بلغت (0.62) وهو تصنيف "اصلاح متقدم"، في المقابل حصلت عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف "اصلاح متقدم جدا" بعلامة 0.73 بنفس تصنيف المؤشر الرئيسي.

شكل رقم (17): علامة المؤشر الرئيسي حول مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

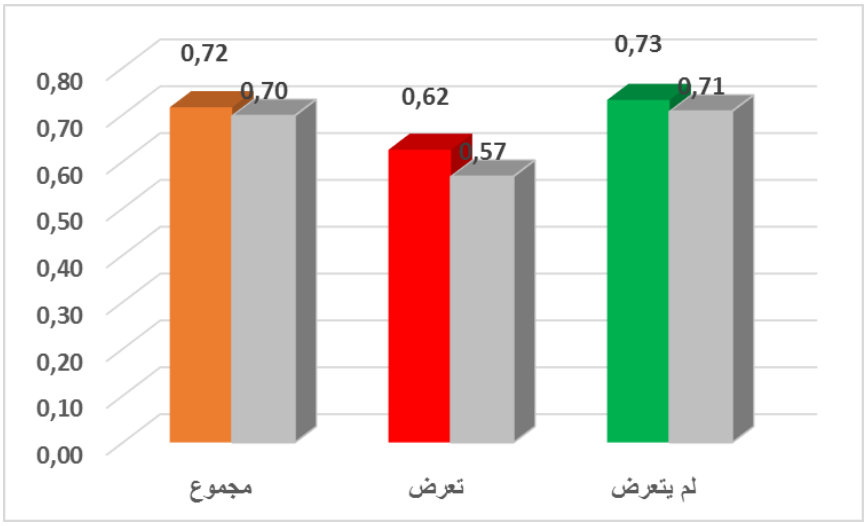

وفي مقارنة بين علامة المؤشر في الموجة الثانية والاولى ارتفعت علامة المؤشر بمقدار نقطتين (0.72 مقابل 0.70) ونفس القيمة ارتفعت علامة عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الامن (0.73 مقابل 0.71) على التوالي. في حين ارتفعت علامة عينة الذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية خمس نقاط (0.57 2015 / 0.62 2016) (0.62 مقابل 0.57) من تصنيف "اصلاح متوسط" إلى "تصنيف "اصلاح متقدم".

تؤكد علامات المؤشرات الفرعية على ارتفاع الثقة في المؤسسات الأمنية حيث تم تصنيف ثلاثة مؤشرات فرعية فقط من مجموع 12 مؤشرا حصل أحدها على تصنيف ضعيف بعلامة (0.45)، وحصل مؤشران على تصنيف "اصلاح منعدم" وهما مدى الاعتقاد بأن أجهزة الامن لا تعمل من أجل الماسكين بالحكم أولا بعلامة (0.17)، ومؤشر مدى الاعتقاد بأن أجهزة الامن لا تعاني من الفساد بعلامة (0.25). في المقابل حصلت تسعة مؤشرات على علامات عالية حيث تعتبر علامات الثقة بمؤسسة الجيش هي الأكثر ارتفاعا (1.06) بالنسبة لمؤشر مدى الثقة بنزاهة الجيش و(1.03) بالنسبة الى مؤشر " الثقة بالجيش في عملية بناء الدولة والدفاع عنها."

شكل رقم (18): علامات المؤشرات الفرعية المتعلقة بالثقة بالمؤسسات الأمنية

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

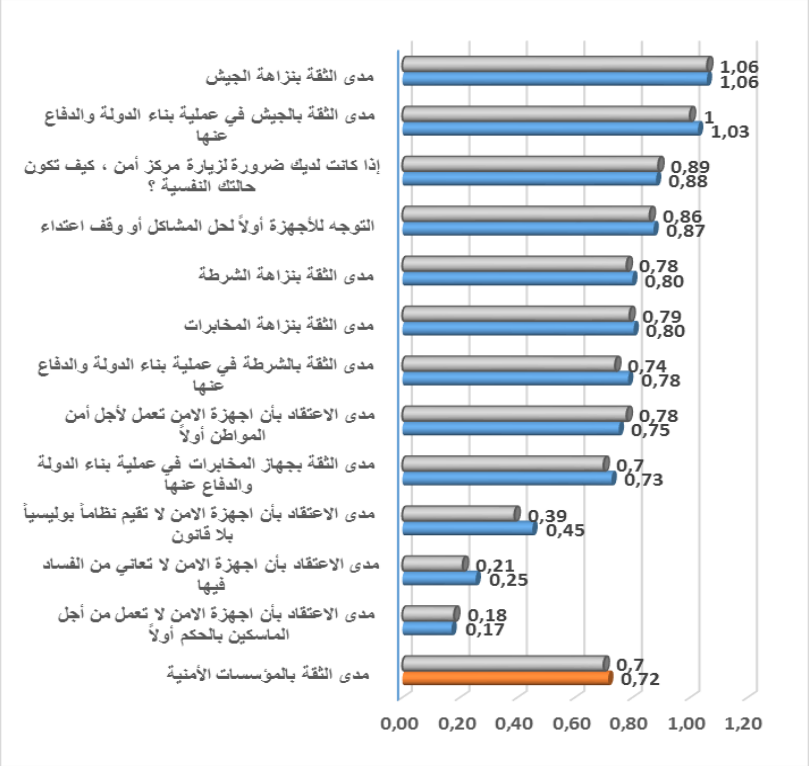

يعكس جدول تصنيف علامات المؤشرات الفرعية حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني تفاوتا بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن والذين لم يتعرضوا كهذه؛ ففي حين جاء توزيع العلامات بالنسبة لعينة الذين لم يتعرضوا متقاربا بصفة كبيرة للتوزيع الكلي لمجموع العينة بأربعة مؤشرات حصلت نفس العينة على تصنيف مكتمل بالنسبة الى درجة التقدم في الإصلاح، وخمسة مؤشرات على اصلاح متقدم جدا، في حين حصلت 3 مؤشرات فقط من مجموع 12 على تصنيف منعدم وضعيف جدا. أما بالنسبة الى العينة التي تعرضت فهناك تفاوت واضح بالنسبة لتوزيع علامات المؤشرات حسب جدول تصنيف تقدم الإصلاح الأمني حيث توزعت المؤشرات كالتالي مؤشرين حصلا على تصنيف مكتمل مؤشر وحيد بتصنيف متقدم جدا أربعة مؤشرات بتصنيف متقدم مؤشر وحيد بتصنيف متوسط أما بالنسبة للمؤشرات ذات التصنيف السلبي فكانت بنفس توزيع علامات فئات العينات الأخرى.

يعكس تقارب علامات المؤشر الرئيسي للسنة الفارطة والسنة الحالية على باقي المؤشرات الفرعية باستثناء المؤشر الفرعي "مدى الاعتقاد بأن أجهزة الامن لا تقيم نظاما بوليسيا بلا قانون" والذي تقدمت علامته ب ست نقاط كما تقدم في تحسن درجة الإصلاح من تصنيف ضعيف جدا إلى تصنيف ضعيف.

جدول رقم (9): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الخامس

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	2	2	2
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف	1	1	1
اصلاح متوسط	2		
اصلاح متقدم	4		
اصلاح متقدم جدا	4	2	5
اصلاح مكتمل	2	7	4
المجموع	12	12	12

وبشكل عام، تعتبر توجهات الثقة في المؤسسات الأمنية بالنسبة الى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن والذين لم يتعرضوا ذات طابع إيجابي خاصة بالنسبة الى الثقة في مؤسسة الجيش الوطني حيث حصل المؤشران "مدى الثقة بنزاهة الجيش، على (1.07 لم يتعرضوا مقابل 1.02 تعرضوا) ومدى الثقة بالجيش في عملية بناء الدولة والدفاع عنها " على (1.04 لم يتعرضوا مقابل 0.97 تعرضوا) وهو ما يعكس ترسيخ ثقة المواطن التونسي في مؤسسة الجيش. كما يشير الشكل أدناه إلى تقارب و جهات النظر في التقييم الإيجابي بين العينتين " تعرض و لم يتعرض" من خلال مؤشر التوجه للأجهزة أولا لحل المشاكل أو وقف اعتداء بعلامة (0.89 لم يتعرض مقابل0.79 تعرض).كما جاء التصنيف متقاربا من الناحية السلبية بالنسبة الى ثلاثة مؤشرات فرعية وهي كالآتي: مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن لا تقيم نظاماً بوليسياً بلا قانون (0.46 لم يتعرض/0.43 تعرض)، ومدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن لا تعاني من الفساد فيها (0.26 لم يتعرض مقابل 0.22 تعرض)، ومدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن لا تعمل من أجل الماسكين بالحكم أولاً (0.17 لم يتعرض مقابل 0.18 تعرض).

شكل رقم(19): علامات المؤشرات الفرعية لمؤشر مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية حسب من تعرض ومن لم يتعرض

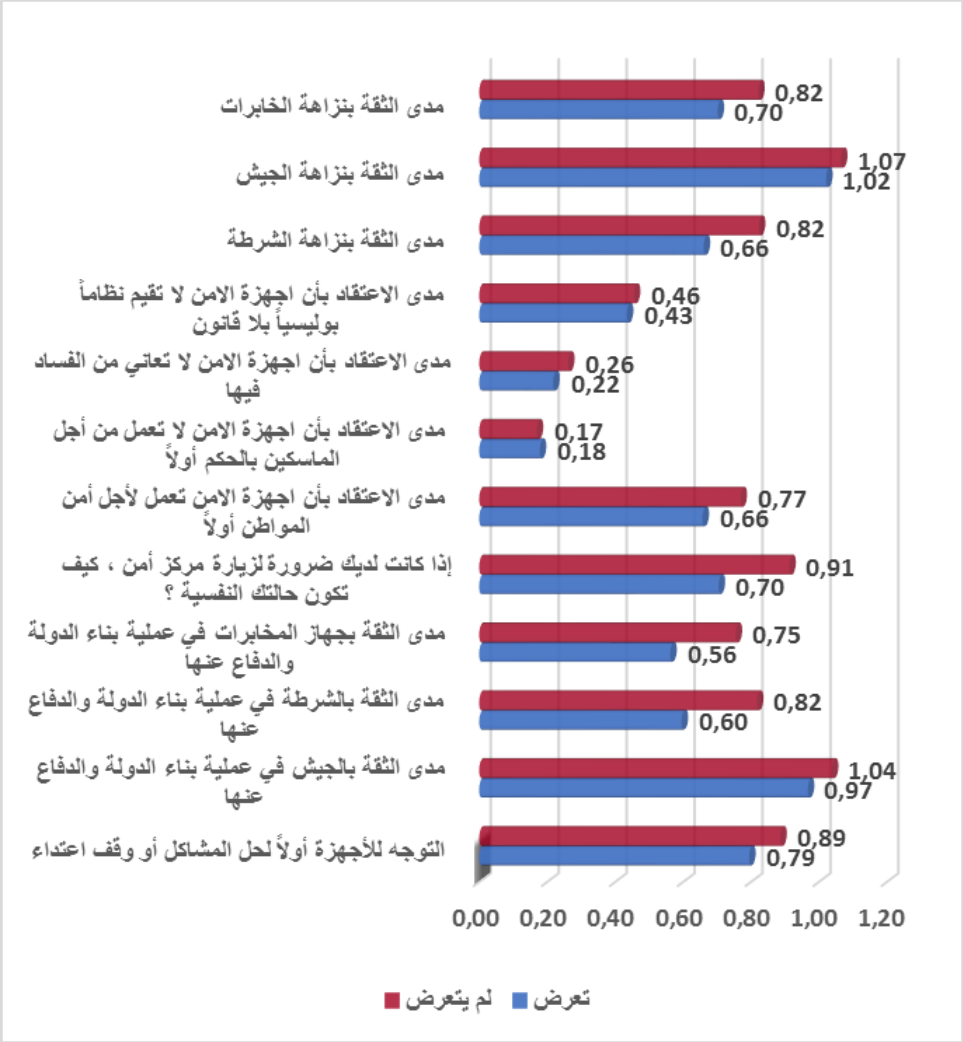

6.2.2. المؤشر السادس: الاعتقاد بشأن انتشار الفساد داخل الأجهزة

حصل المؤشر الرئيسي "الاعتقاد بشأن انتشار الفساد في الأجهزة" على علامة (0.50) أي تصنيف "اصلاح ضعيف" فيما كان تصنيف العلامة التي حصلت عليها العينة التي لم تتعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية لدرجة إصلاح متوسط، وبنفس تصنيف مجموع العينة كانت العلامة بالنسبة لعينة الذين تعرضوا لتجربة (0.44) وهو ما يوافق تصنيف اصلاح ضعيف.

شكل رقم (20): قيمة المؤشر الرئيسي السادس مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

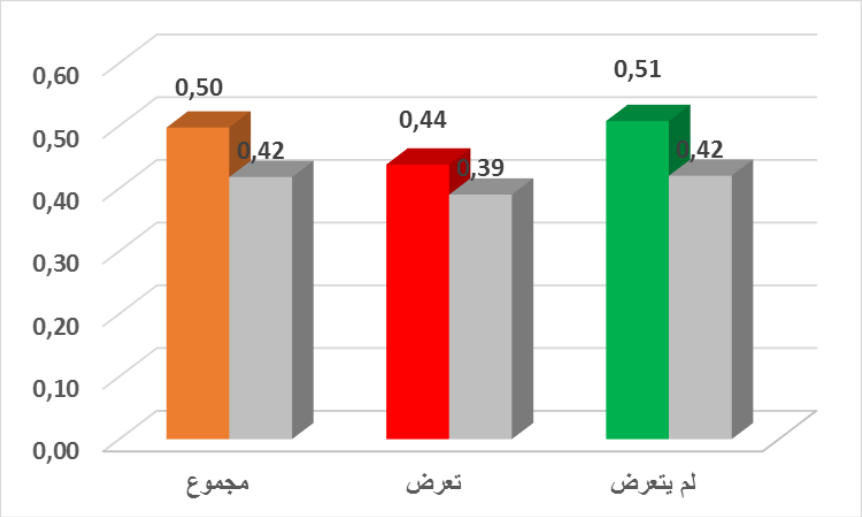

ارتفعت علامة المؤشر ثماني نقاط مع المحافظة على نفس التصنيف الضعيف من (0.42) في العام 2015 إلى (0.50) في العام 2016). وبتسع نقاط بالنسبة إلى عينة الذين لم تتعرضوا مع تحسن في درجة الإصلاح من تصنيف "اصلاح ضعيف" إلى تصنيف "اصلاح متوسط" (0.42 مقابل 0.51). أما بالنسبة إلى علامة عينة الذين تعرضوا لتجربة مع السلط الأمنية فقد ارتفعت خمس نقاط وارتقت من تصنيف "اصلاح ضعيف جدا" إلى تصنيف "اصلاح ضعيف" (0.39 مقابل 0.44).

حصل مؤشر «الاعتقاد أن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية مقارنة بقبل 2011". على علامة (0.65) أي بتصنيف متقدم في جدول تقدم درجة الإصلاح وبتصنيف متوسط تحصل مؤشر " الاعتقاد بان أداء الأجهزة في مكافحة الفساد في منطقتك أفضل مقارنة بما قبل 2011" على علامة (0.58). وحصل المؤشر الثالث المتعلق بمدى الاعتقاد بأن الاجهزة الامنية لا تعاني من الفساد فيها على علامة متدنية (0.25) أي على تصنيف اصلاح منعدم.

ارتفعت علامات المؤشرات الفرعية الثلاث للمؤشر الرئيسي في القراءة الثانية مقارنة بالقراءة الاولى؛ فقد ارتفعت علامة المؤشر الفرعي " الاعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية مقارنة بقبل 2011" بمعدل 13 نقطة من (0.52) إلى (0.65) ما ادى الى تقدم في جدول التقدم في الإصلاح من تصنيف متوسط إلى تصنيف متقدم. وارتفعت علامة المؤشر الفرعي "الاعتقاد بأن أداء الأجهزة في مكافحة الفساد في منطقتك أفضل مقارنة بقبل 2011" بمقدار ست نقاط من (0.52) إلى (0.58) مع المحافظة على نفس التصنيف المتوسط في التقدم في درجة الإصلاح.

وكذلك ارتفعت علامة المؤشر الفرعي الثالث " الاعتقاد في شأن انتشار الفساد في الأجهزة من (0.21) الموجة الاولى إلى (0.25) الموجة الثانية أي بالمحافظة على نفس التصنيف المنعدم في تقدم درجة الإصلاح وهو ما يشير إلى استمرار الاعتقاد في انتشار الفساد داخل الأجهزة.

شكل رقم(21): علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

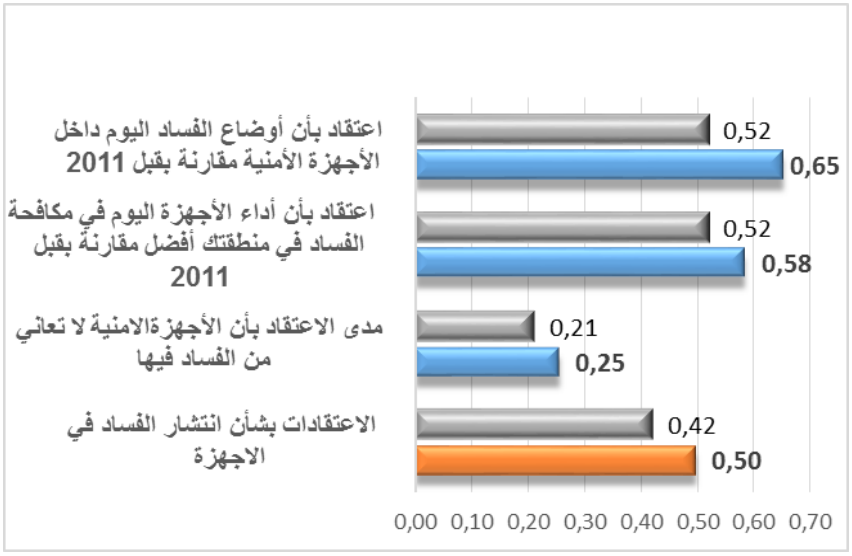

ويبين الشكل أدناه اتساق تصنيفات المؤشرات الفرعية بين العينة التي تعرضت لتجربة مع قطاع الامن والتي لم تتعرض لتجربة كهذه، في كل من المؤشرين "مدى الاعتقاد بان الأجهزة الأمنية لا تعاني من الفساد فيها " بتصنيف منعدم (0.26 لم يتعرض/ 022 تعرض) ومؤشر «أداء الأجهزة في مكافحة الفساد في منطقتك مقارنة بما قبل 2011" بتصنيف متوسط (0.59 لم يتعرض/ 0.54 تعرض). ويتضح التباين فقط في مؤشر الاعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية أفضل من 2011" حيث قدرت علامة العينة التي لم تتعرض 0.67(تصنيف اصلاح متقدم)، بينما قدرت علامة العينة التي تعرضت (0.56) أي تصنيف اصلاح متوسط.

شكل رقم (22): علامات المؤشرات الفرعية لمؤشر الاعتقاد بشأن انتشار الفساد داخل الأجهزة حسب من تعرض ومن لم يتعرض

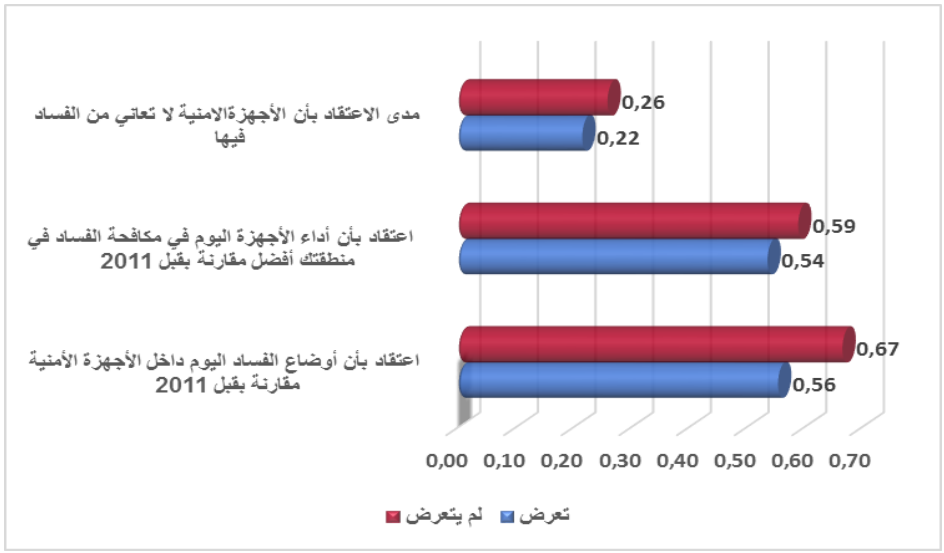

المؤشر السابع: الاطلاع والمعرفة بالمهام المختلفة للأجهزة الأمنية

حصل المؤشر الرئيسي السابع على علامة (0.27) أي على تصنيف "اصلاح منعدم" ما يعني ان اختصاصات ومهام الاجهزة الامنية المختلفة ما زالت صندوقا مغلقا بالنسبة إلى المواطن، وإن ارتفعت قليلا بالنسبة إلى العينة التي تعرضت لتجربة مع الأجهزة الأمنية بعلامة (0.31) أي بفارق خمس نقاط مقارنة بالعلامة التي حصلت عليها عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه (0.26) وهو ما يوافق التصنيف المنعدم

شكل رقم (23): علامة المؤشر الرئيسي السابع حسب من تعرض ومن لم يتعرض

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

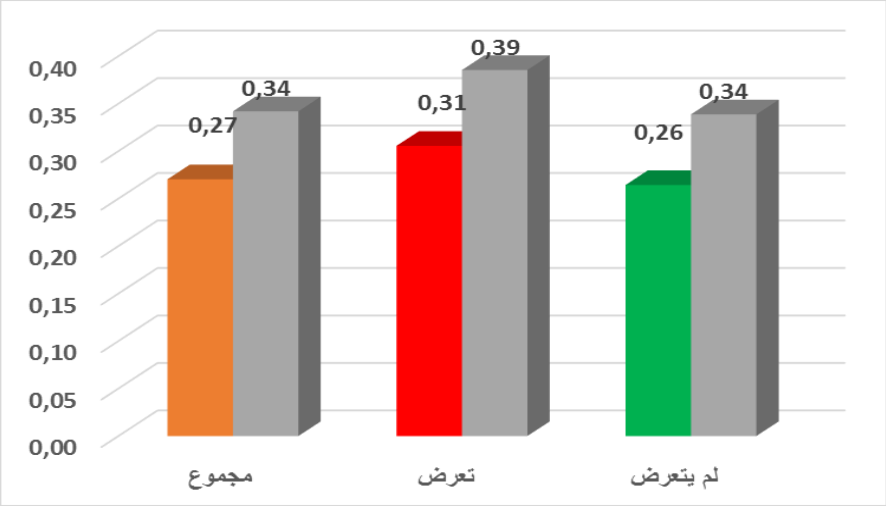

حصل مؤشر الاطلاع والمعرفة على أدنى علامة مؤشر من مجموع اثنا عشر مؤشرا رئيسيا. وفي مقارنة مع نتائج الموجة الاولى فقد تراجعت علامة المؤشر بالنسبة إلى علامة مجموع العينة وكل من تعرض ولم يتعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية أو القضائية. حيث تراجعت علامة المؤشر من (0.34) إلى (0.27) وهو ما يمثل أيضا تراجعا في جدول تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة من تصنيف ضعيف جدا إلى تصنيف منعدم. كذلك هو الحال بالنسبة إلى العينة التي تعرضت لتجربة حيث تراجعت علامة المؤشر بالنسبة إليها (من 0.39 إلى 0.31) مع المحافظة على نفس التصنيف "ضعيف جدا". وفي نفس السياق تراجعت علامة المؤشر بالنسبة إلى العينة التي لم تتعرض من (0.34) في الموجة الأولى إلى (0.26) في الموجة الثانية وهو ما يشير الى تراجع في سلم التصنيف من "تصنيف ضعيف جدا إلى تصنيف منعدم".

حصل مؤشر وحيد من المؤشرات الثلاثة الفرعية للمؤشر الرئيسي السابع على تصنيف "اصلاح ضعيف" وهو: مدى معرفة الجمهور بمهام الجيش بعلامة(0.32). حصل كل من المؤشر المتعلق بـ"مدى معرفة الجمهور بمهام الجيش" بعلامة(0.30)، والمؤشر الخاص بـ"مدى معرفة الجمهور بمهام الاستعلامات" بعلامة (0.19) على تصنيف "اصلاح منعدم".

وعند المقارنة بين المؤشرات الفرعية الثلاث للمؤشر الرئيسي السابع نلاحظ تراجعا على نفس نسق المؤشر الرئيسي حيث جاءت علامة المؤشر الفرعي " مدى معرفة المواطن بمهام الجيش " متراجعة بتسع نقاط مقارنة بنتائج الموجة السابقة (0.41 مقابل 0.32) وهو ما يطابق أيضا تراجعا في جدول تصنيف العلامات من تصنيف "ضعيف إلى تصنيف" اصلاح ضعيف جدا"، وتراجعت علامة المؤشر الفرعي الثاني " مدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة بمعدل عشر نقاط من (0.40) إلى (0.30) سنة 2016. وكذلك بالنسبة إلى المؤشر الفرعي الثالث والذي

حافظ على نفس التصنيف المنعدم في كلتا الموجتين الأولى والثانية وهو مؤشر "مدى معرفة الجمهور بمهام المخابرات والتي تراجعت بفارق نقطتين فقط (0.21 مقابل إلى 0.19).

شكل رقم (24): علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

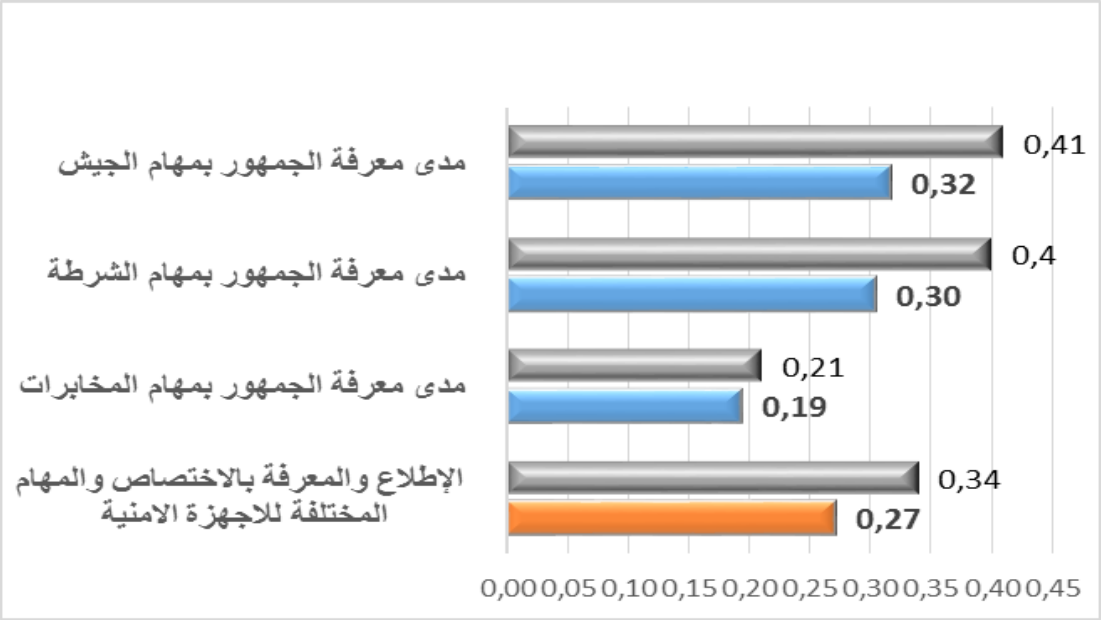

كما أظهرت نتائج جدول تصنيف علامات المؤشرات الفرعية حسب تقدم درجة الإصلاح وحسب العينة تقارب رأي الجمهور المستجوب سواء ان كان تعرض أم لم يتعرض لتجربة مع الأجهزة حيث بقيت مهامها غير واضحة بالنسبة الى المواطنين.

جدول رقم (10): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي السابع

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	2	1	2
اصلاح ضعيف جدا	1	2	1
اصلاح ضعيف			
اصلاح متوسط			
اصلاح متقدم			
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	3	3	3

كما حصل مؤشران على علامة ضعيف جدا لدى العينة ممن تعرضوا لتجربة مع أجهزة الامن وهما مدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة (0.37)، ومدى معرفة الجمهور بمهام الجيش (0.34). فيما حصل المؤشر الثالث على علامة (0.21) أي تصنيف منعدم. وتعني هذه المؤشرات ان معرفة الجمهور التونسي بمهام الجيش ضعيفة وهذا يعود لسرية مهام هذه الاسلاك إضافة إلى ضعف في الشفافية وفي التواصل بين المؤسسة الأمنية والمواطنين عامة.

شكل رقم (25) علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء

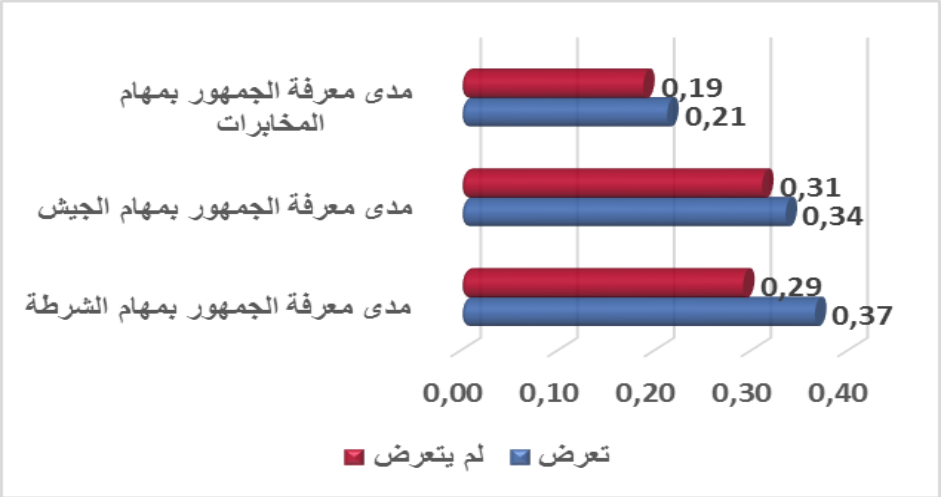

المؤشر الثامن: البعد السياسي الداخلي وتنظيم بناء الدولة

حصل هذا المؤشر على علامة (0.58) وهذا يعني ان هذا المؤشر حصل على تصنيف متوسط وهي نفس علامة العينة التي لم تتعرض لتجربة مع أجهزة الامن والقضاء، أما بالنسبة إلى العينة التي تعرضت لتجربة فقد حصلت على علامة (0.54) وهو ما يوافق تصنيف متوسط بالنسبة الى تقدم درجة الإصلاح. وفي مقارنة بين نتائج الموجة الأولى والثانية لم تتغير قيمة المقياس بالنسبة الى مجموع العينة والعينة التي لم تتعرض في حيت تقدمت بمعدل نقطة واحدة بالنسبة إلى العينة التي تعرضت من "0.53 إلى 0.54" مع المحافظة على نفس التصنيف بالنسبة إلى كل المؤشرات وهو تصنيف متوسط.

شكل رقم (26): علامة المؤشر الرئيسي الثامن حسب من تعرض ومن لم يتعرض

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

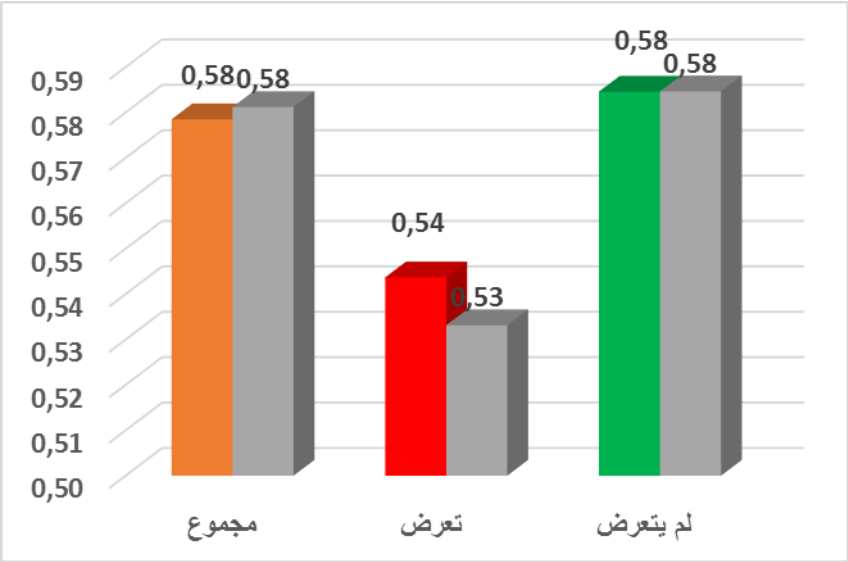

حصل المؤشر الفرعي للمؤشر الرئيسي الثامن حول " الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام" على تصنيف "اصلاح ضعيف جدا" (0.34)، فيما حصل مؤشر " مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها" على تصنيف اصلاح مكتمل (0.81).

انعكست نتائج المؤشر الرئيسي على المؤشرات الفرعية حيث حافظت على نفس التصنيف المكتمل بالنسبة إلى المؤشر الفرعي " مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها. كما حافظ المؤشرين الفرعيين على نفس التصنيف في مقارنة بين الموجة الأولى سنة 2015 والموجة الثانية سنة 2016. على نفس تصنيفهما السابق في جدول تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة حيث حافظ المؤشر الفرعي "مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها" على تصنيف مكتمل بعلامة 0.85 سنة 2015 وعلامة 0.81 سنة 2016 كما حافظ المؤشر الفرعي الثاني " الاعتقاد بأن هدف التدريبات المنية هو فرض النظام " بتصنيف ضعيف جدا أي بعلامة 0.31 سنة 2015 و0.34 سنة 2016.

شكل رقم (27): علامات المؤشر الرئيسي " البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة" ومؤشراته الفرعية

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

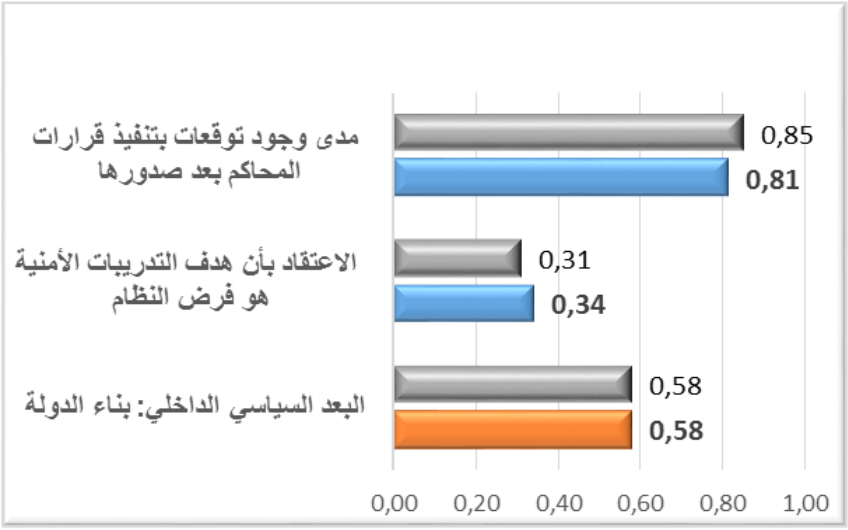

كما تظهر نتائج التصنيف حسب العينة ان التفاوت نسبي بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا في المؤشر الأول حول الاعتقاد بأن الهدف من التدريبات الأمنية هو فرض النظام – حصل هذا المؤشر على تصنيف "اصلاح ضعيف جدا" لدى العينتين". في المقابل حصل المؤشر الثاني حول مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها على تصنيف اصلاح مكتمل لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الامن والقضاء وعلى تصنيف متقدم جدا لدى الذين تعرضوا لتجربة.

شكل رقم (28): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الفرعي "البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة" حسب من تعرض و من لم يتعرض

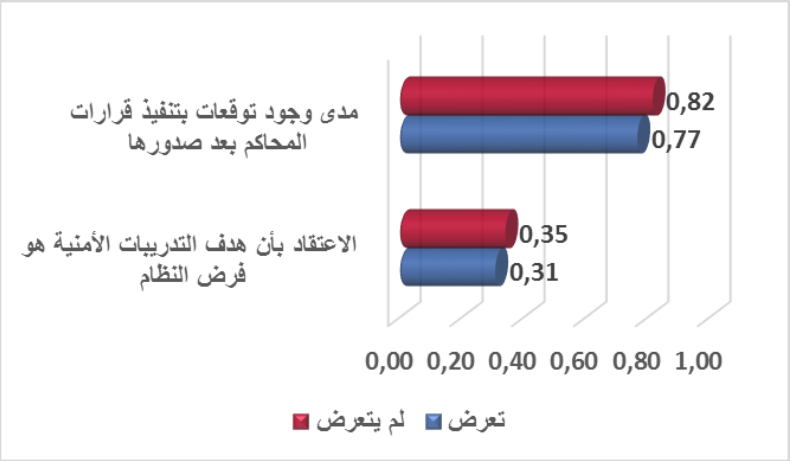

المؤشر التاسع: التجربة الشخصية في تقييم دور الاجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.62) وهذا يعني أن المؤشر قد حصل على تصنيف متقدم. كما حصل أربعة مؤشرات من المؤشرات الستة عشر الفرعية للمؤشر الرئيسي التاسع على تصنيف مكتمل وهي: المؤشر "في حال حصول تعذيب هل ان ذلك يحصل بدافع فردي من قبل الشرطة ام انه يتم بتعليمات من جهات سياسية مسؤولة" والذي حصل على علامة (0.84)، ومدى القدرة على التقدم بشكوى لمؤسسات حقوق الإنسان (0.88)، ومدى عدم التعرض للتعذيب خلال فترة الاعتقال (0.92)، والقدرة على التقدم بطلب للقضاء للإفراج (0.97).

وحصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف متقدم وهي: مدى قيام الأجهزة بتوجيه تهمة رسمية للمعتقل عند الاعتقال بقيمة(0.62)، والمؤشر الفرعي "هل تم إعلام أسرتك بمكان إيقافك" (0.67)، ومدى القدرة على الاتصال بالأهل أثناء الاعتقال (0.69). كما حصل مؤشر وحيد على تصنيف اصلاح متقدم جدا وهو مؤشر "مدى عدم التعرض لمعاملة سيئة مثل الضرب خلال فترة الاعتقال بنسبة(0.79). في المقابل، حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف متوسط وهي: مدى قيام المحامي بزيارة المعتقل (0.53)، ومستوى الانطباعات الإيجابية عن أداء المحاكم (0.55) ومدى القيام بتقديم شكوى للشرطة او الاجهزة بعد الاعتداء (0.57) ومؤشر مدى قيام الأجهزة بتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال بنسبة(0.60).

كما حصل مؤشران على تصنيف ضعيف هما "هل تم تعريفك بحقوقك قبل الشروع في التحقيق معك بقيمة (0.43)، ومدى الرضا عن أداء الشرطة بعد التقدم بالشكوى (0.50). وحصل مؤشران على تصنيف "اصلاح منعدم"

هما: مدى توفر مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه في مؤسسات حقوق الإنسان (0.03)، ومدى وجود ثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها (0.28)

تظهر نتائج مقارنة علامة المؤشر بالنسبة إلى المؤشرات الفرعية تفاوتا واضحا بين علامات المؤشر بالنسبة إلى الموجة الأولى والثانية. حيث ارتفعت علامات | 12 مؤشرا فرعيا من مجموع 16 مؤشرا. في المقابل تراجعت علامات أربعة مؤشرات.

وبالنسبة إلى الاثنا عشر مؤشرا التي شهدت ارتفاعا في علاماتها سجلت أربعة منها ارتفاعا ملحوظا بين الموجة الأولى والثانية منها المؤشر الفرعي "مدى عدم التعرض للتعذيب خلال فترة الاعتقال" (0.70 مقابل 0.92)، والمؤشر الفرعي "مدى عدم التعرض لمعاملة سيئة مثل الضرب" (0.44 مقابل 0.79). كذلك المؤشر الفرعي " مدى القدرة على الاتصال بالأهل أثناء الاعتقال"حيث ارتفعت علامة المؤشر من (0.45) بتصنيف "اصلاح ضعيف" في الموجة الأولى إلى (0.69) بتصنيف "اصلاح متقدم" في الموجة الثانية.

شكل رقم(29): علامات المؤشر الرئيسي "التجربة الشخصية" ومؤشراته الفرعية

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

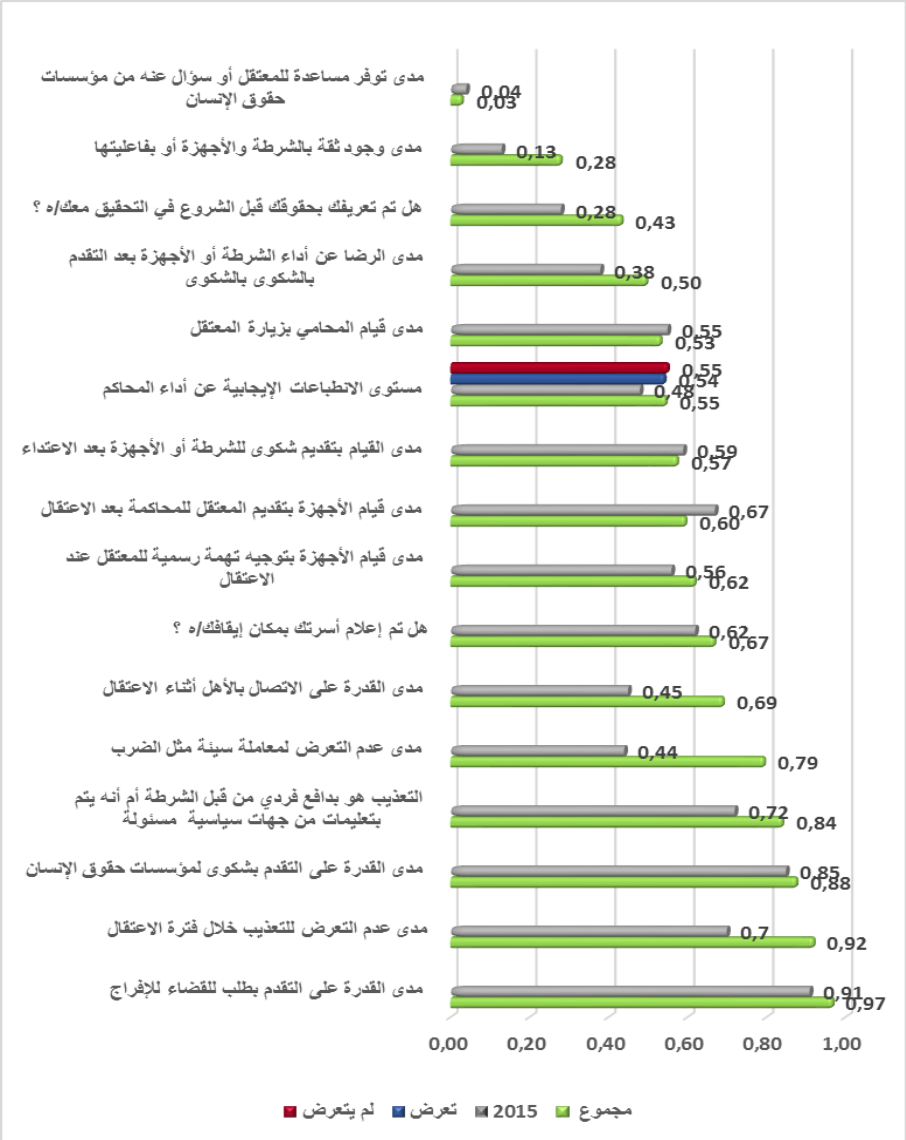

تعني علامات هذه المؤشرات ان الجمهور التونسي يعتقد بفعالية الإجراءات المتخذة لإصلاح دور الأجهزة الأمنية في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة. كما تشير النتائج أدناه إلى أن الفرق بين علامات المؤشرات الفرعية لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية وبين من لم يتعرضوا لتجربة وردت في المؤشر الأخير فقط المتصل بمستوى الانطباعات الايجابية عن أداء المحاكم (لم يتعرض 0.55/تعرض 0.54).

جدول رقم (11): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي التاسع

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	2		2
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف	2		2
اصلاح متوسط	4	1	4
اصلاح متقدم	3		3
اصلاح متقدم جدا	1		1
اصلاح مكتمل	4		4
المجموع	16	1	16

المؤشر العاشر: احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية

حصل هذا المؤشر على علامة (0.68) أي تصنيف "اصلاح متقدم"، فيما حصل على علامة (0.58) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (أي تصنيف اصلاح متوسط) فيما حصل على علامة (0.70) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه أي على تصنيف اصلاح متقدم.

لم تتغير علامات المؤشر بين السنة الماضية والسنة الحالية، وتقدمت بنقطة واحدة بالنسبة لكلتا العينتين تعرض (0.57 مقابل 0.58) ولم يتعرض (0.69 مقابل 0.70). وانعكست هذه النتائج على علامات المؤشرات الفرعية والتي لم تشهد تفاوتا ملحوظا بين نتائج الموجة الأولى ونتائج الموجة الثانية.

شكل رقم (30): علامة المؤشر الرئيسي إحساس المواطن بالأمن حسب من تعرض و من لم يتعرض

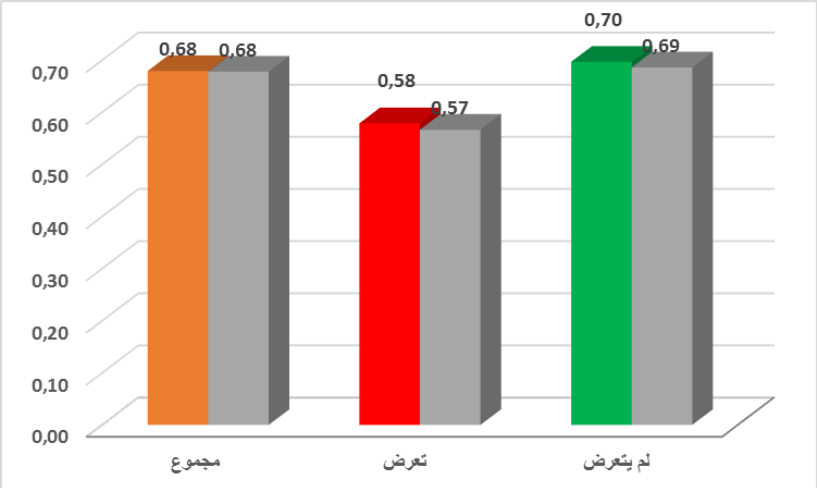

حصلت أربعة مؤشرات من المؤشرات الفرعية العشرة لهذا المؤشر الرئيسي على تصنيف متقدم جدا وهي: عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد طرف سياسي داخلي (0.74)، وتوقع الحماية من الأجهزة عند وجود فوضى واعتداءات مجموعات مسلحة (0.73)، وتوقع الحماية من الأجهزة عند التعرض لجريمة كالسرقة (0.72)، وعدم الرغبة في الهجرة (0.72).

كما حصلت خمسة مؤشرات على تصنيف متقدم وهي: توقع الحماية من الاجهزة عند وجود تعدي على الحقوق الشخصية (0.69)، والشعور بالسلامة (068)، وتوقع الحماية من الاجهزة عند التعدي على حرمة البيوت والممتلكات (0.69)، وعدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الأمن (0.63)، وكذلك "توقع الحماية من الاجهزة عند التعدي على حقوق سياسية" (0.63). فيما حصل مؤشر واحد على تصنيف "اصلاح متوسط" وهو المؤشر المتعلق بمدى توقع الحماية من الاجهزة عند التعديات من رجال أمن (0.54).

شكل رقم(31): علامات المؤشر الرئيسي إحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية و مؤشراته الفرعية

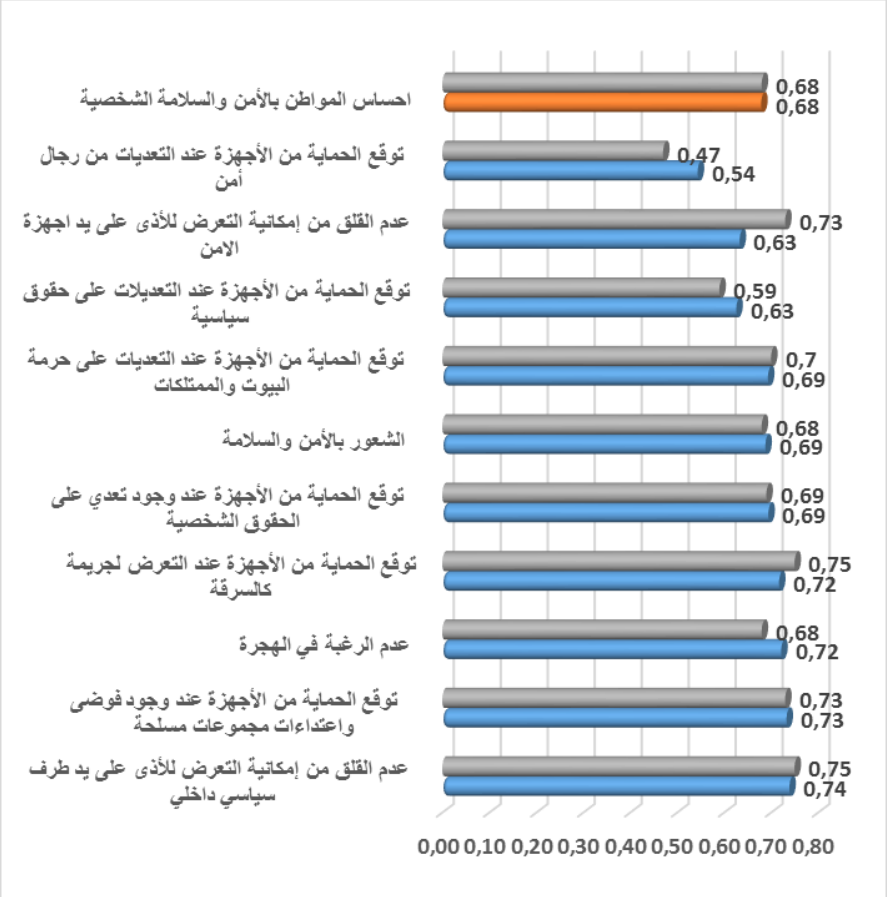

ترتفع علامات الذين لم يتعرضوا عن علامات الذين تعرضوا في أغلب المؤشرات حيث حصلت سبعة مؤشرات من مجموع عشرة على تصنيف "اصلاح متقدم جدا"، ومؤشران على تصنيف متقدم وكذلك مؤشر وحيد على تصنيف متوسط. في حين انخفضت علامات مؤشر وحيد لعينة الذين تعرضوا لتجربة حصل على تصنيف "متقدم جدا"، وثلاثة مؤشرات على تصنيف متقدم، وخمسة مؤشرات على تصنيف متوسط ومؤشر وحيد بتصنيف ضعيف في سلم تقدم درجة الإصلاح.

جدول رقم (12): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي العاشر

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف	1		
اصلاح متوسط	5	1	1
اصلاح متقدم	3	2	5
اصلاح متقدم جدا	1	7	4
اصلاح مكتمل			
المجموع	10	10	10

و تشير النتائج أدناه إلى أن الفرق بين علامات المؤشرات الرئيسية لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة تفاوتت من مؤشر الى آخر، حيث بلغ الفارق إثنتي عشرة نقطة في مؤشر "الشعور بالأمن والسلامة"، و سبع نقاط في مؤشر عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الأمن، ونقطة واحدة في مؤشر عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد طرف سياسي داخلي، و21 نقطة في مؤشر عدم الرغبة في الهجرة، و15 نقطة في مؤشر توقع الحماية من الأجهزة عند وجود تعدي على الحقوق الشخصية و بنفس عدد النقاط في مؤشر توقع الحماية من الأجهزة عند التعديات من رجال امن. وبلغ الفارق 13 نقطة في المؤشرين توقع الحماية من الأجهزة الأمنية عند التعرض لجريمة كالسرقة، وتوقع الحماية من الأجهزة عند وجود فوضى واعتداءات مجموعات مسلحة. اما بالنسبة لمؤشر توقع الحماية من الأجهزة عند التعديات على حرمة البيوت والممتلكات فبلغ الفارق 9 نقاط بين عينة الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا، وبلغ هذا الفارق بالنسبة لمؤشر توقع الحماية من الأجهزة عند التعديات على حقوق سياسية 14 نقطة.

شكل رقم (32): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي العاشر حسب من تعرض ومن لم يتعرض

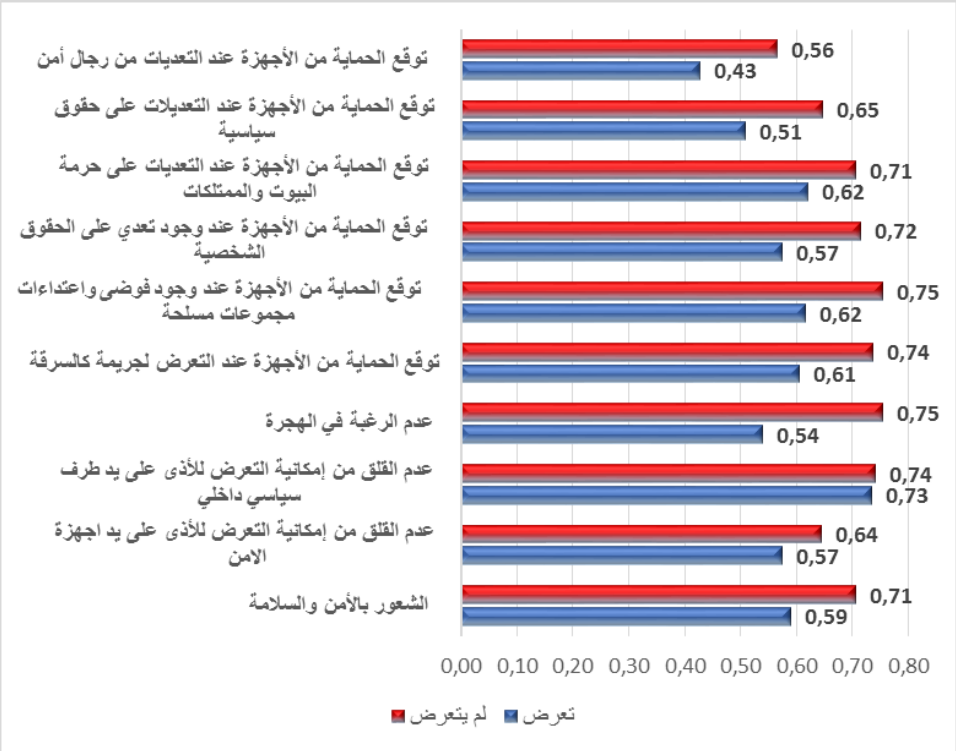

المؤشر الحادي عشر: تقييم نظام العدالة

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.63) أي تصنيف اصلاح متقدم. بلغ الفارق سبعة نقاط بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية (0.63) مقارنة بعينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء بقيمة (0.56).

شكل رقم(33): علامات المؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة حسب من تعرض و من لم يتعرض

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

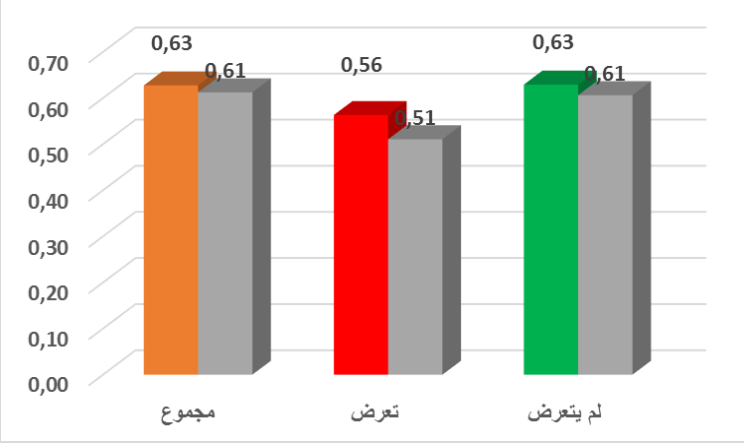

كذلك بالنسبة إلى المؤشر الرئيسي الحادي عشر، لم تشهد علامة المؤشر تفاوتا ملحوظا بين الدراسة الأولى والحالية، حيث ارتفعت علامة المؤشر بالنسبة لكل من مجموع العينة وعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة من (0.61) إلى (0.63)، وارتفعت علامة عينة الذين تعرضوا من (0.51) سنة 2015 إلى (0.56) سنة 2016، مع المحافظة على نفس التصنيف.

حصلت ثلاثة من المؤشرات الثمانية عشر الفرعية الخاصة بهذا المؤشر الرئيسي على تصنيف "اصلاح مكتمل" وهي: مدى الثقة في القضاء وفي تطبيق قرارات المحاكم (0.84)، والاعتقاد بأن القضاة مؤهلون وأكفاء (0.82)، والاعتقاد بأن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها (0.81). كما حصلت ثلاثة مؤشرات أخرى على تصنيف اصلاح متقدم جدا وهي: الاعتقاد بأن الأجهزة تنفذ قرارات المحاكم عند صدورها (0.79) ، والاعتقاد بأن المحامين مؤهلون (0.75) و مؤشر الاعتقاد بأن المحاكم قادرة على حل النزاعات بين المواطنين (0.72).في حين حصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف اصلاح متقدم وهي: الاعتقاد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والأحزاب (0.70)، و الاعتقاد بإمكانية الحصول على محاكمة عادلة (0.66)، والاعتقاد بأن الشرطة ستعمل على خدمة المواطن بالسرعة المطلوبة عند الحاجة (0.61).

في المقابل، حصل مؤشران على علامة (0.60) وهما الاعتقاد بعدم وجود تحيز في تطبيق القانون على المواطنين والثقة بعمل النيابة العامة، وتحصل مؤشر ومدى الرضا عن نزاهة القضاء على علامة (0.58)، أما بالنسبة لمؤشر الاعتقاد بأن القضاء هو المؤثر على عمل الأجهزة الأمنية فحصل على علامة (0.56)، وحصل كل من المؤشر " الانطباعات الايجابية عن عمل المحاكم " والمؤشر «الاعتقاد بأن القضاء يعامل المواطنين بالتساوي" بالتوالي على (0.55) و (0.54) بتصنيف متوسط. فيما حصل مؤشر واحد على تصنيف "اصلاح ضعيف"، ومؤشران على تصنيف "إصلاح ضعيف

جدا" وتتمثل في الاعتقاد بأن السلطة القضائية مستقلة وتحكم حسب القانون فقط (0.41). الاعتقاد بوجود فساد بين القضاة (0.40)، والاعتقاد بأن عمل المحاكم سيكون سريعا (0.33).

انعكس نفس نسق التطور بالنسبة إلى المؤشر الرئيسي الحادي عشر على باقي المؤشرات الفرعية حيث شهدت تطور نسبي في بعض المؤشرات وتراجع نسبي كذلك في مؤشرات فرعية أخرى ولعل أهمها تراجع كل من مؤشر " الاعتقاد بأن القضاة مؤهلون وأكفاء من (0.97) سنة 2015 إلى (0.82) سنة 2016 ومؤشر "مدى الثقة في القضاء وفي تطبيق قرارات المحاكم" من (0.97) سنة 2015 إلى (0.84) سنة 2016.

شكل رقم (34): علامات المؤشر الرئيسي تقييم نظام العدالة وعلاماته الفرعية

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

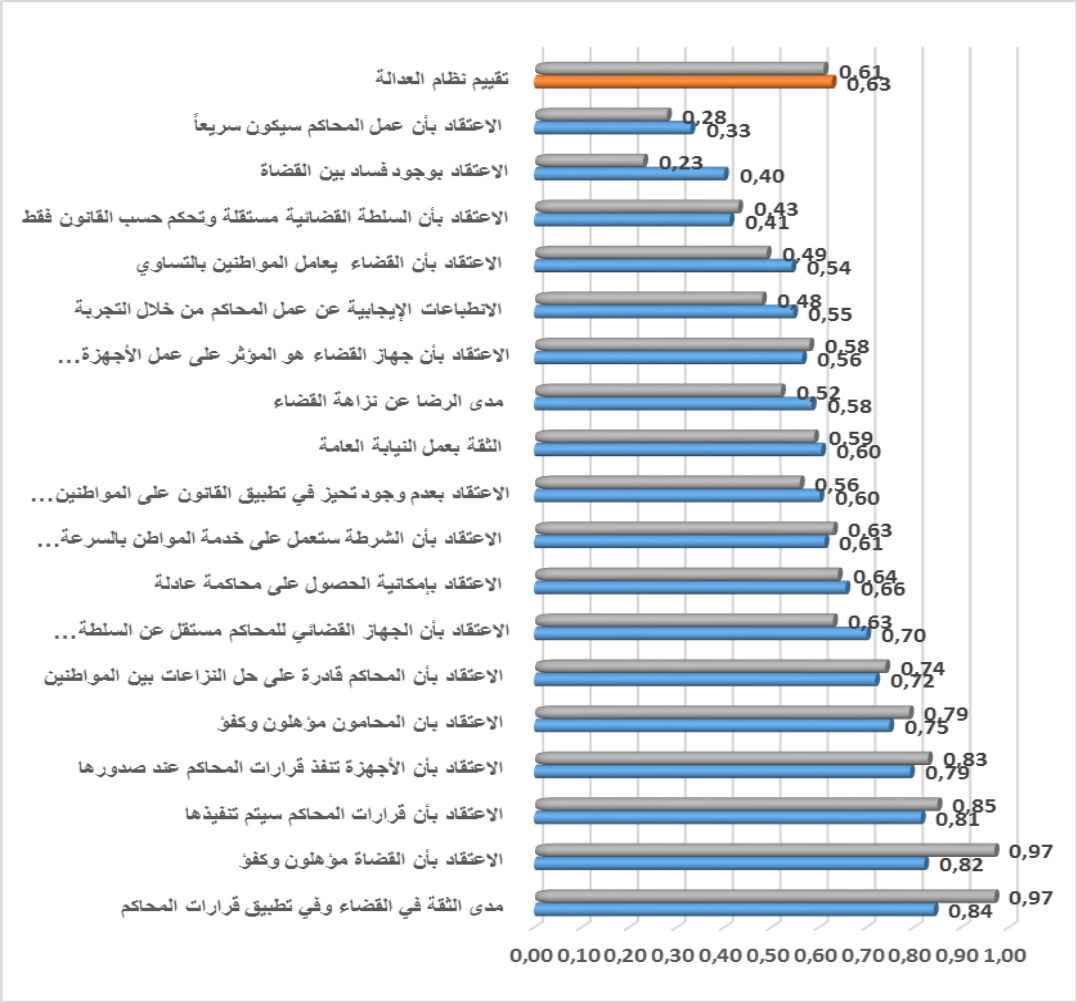

تظهر نتائج التصنيف حسب العينة ان التفاوت واضح بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا حيث ترتفع علامات الذين لم يتعرضوا عن علامات الذين تعرضوا في 16 مؤشر ا من مجموع 18. كما كان توزيع علامات العينة التي تعرضت لتجربة مع السلط الأمنية ونظام العدالة كالآتي، بالنسبة للعلامات الإيجابية فقد

تحصل المؤشر الاخير على تصنيف إصلاح مكتمل بعلامة (0.84) وهو مؤشر "مدى الثقة في القضاء وفي تطبيق قرار ات المحاكم، وفي نفس الوقت حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف متقدم جدا وهي "الاعتقاد بأن الأجهزة تنفذ قرارات المحاكم عند صدورها" (0.79)، و مؤشر " الاعتقاد بأن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها" (0.77)، و "الاعتقاد بأن القضاة مؤهلون و إكفاء (0.76)، و مؤشر الاعتقاد بأن المحامون مؤهلون و أكفاء (0.71). كذلك حصل مؤشران على تصنيف "إصلاح متقدم" هما: "الاعتقاد بأن المحاكم قادرة على حل النزاعات" (0.67) و " الاعتقاد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل" (0.64). بالنسبة لبقية درجات تصنيف تقدم الإصلاح فتحصلت أربع مؤشرات على تصنيف متوسط 3 مؤشرات لكل من التصنيفين اصلاح ضعيف وضعيف جدا"، ومؤشر وحيد بتصنيف "إصلاح منعدم" وهو مؤشر الاعتقاد بأن عمل المحاكم سيكون سريعا (0.24).

جدول رقم (13): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الحادي عشر

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	1		
اصلاح ضعيف جدا	3	1	**1**
اصلاح ضعيف	3	2	**2**
اصلاح متوسط	4	4	**6**
اصلاح متقدم	2	4	**3**
اصلاح متقدم جدا	4	4	**3**
اصلاح مكتمل	1	2	**3**
المجموع	18	17	**18**

تشير النتائج الى أن الفرق بين علامات المؤشرات الرئيسية لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة تفاوتت من مؤشر إلى أخر،فعلى مستوى علامة المؤشر الرئيسي بلغ الفارق 7 نقاط، فيما بلغ 13 نقطة في المؤشر المتعلق بعدم وجود تحيز في تطبيق القانون على المواطنين لدى الشرطة وأجهزة الامن، و7 نقطة في المؤشر الذي يفيد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والاجهزة والأحزاب و بنفس عدد فارق النقاط في مؤشر "الاعتقاد بأن القضاة مؤهلون و أكفاء"، كما بلغ الفارق 8 نقطة في مؤشر مدى الرضا عن نزاهة القضاء، و9 نقاط في المؤشرين "الاعتقاد بأن جهاز القضاء هو المؤثر على عمل الاجهزة الامنية وليس العكس"،و"الاعتقاد بإمكانية الحصول على محاكمة عادلة". و15 نقطة للمؤشر الخاص بالاعتقاد بأن الشرطة ستعمل على خدمة المواطن بالسرعة المطلوبة عند الحاجة، و10 نقاط للمؤشر المتعلق بالاعتقاد بأن القضاء يعامل المواطنين بالتساوي، و6 نقاط للمؤشر "الاعتقاد بأن المحاكم قادرة على حل النزاعات بين المواطنين"، و11 نقطة لكل من المؤشرين"الاعتقاد بأن عمل المحاكم سيكون سريعا" و "الاعتقاد بوجود فساد في القضاء. و5 نقاط للمؤشر المتعلق بالاعتقاد بأن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها، ونقطة واحدة في المؤشر الخاص بالانطباعات الايجابية عن عمل المحاكم من خلال التجربة.

شكل رقم (35): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي
تقييم نظام العدالة حسب من تعرض ومن لم يتعرض

المؤشر الثاني عشر: الحريات والمسائلة وحقوق الانسان

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.60) أي تصنيف "اصلاح متوسط". بلغ الفارق سبعة نقاط بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية مقارنة عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (0.67 مقابل 0.60).

شكل رقم (36): علامات المؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق الانسان حسب من تعرض ومن لم يتعرض

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

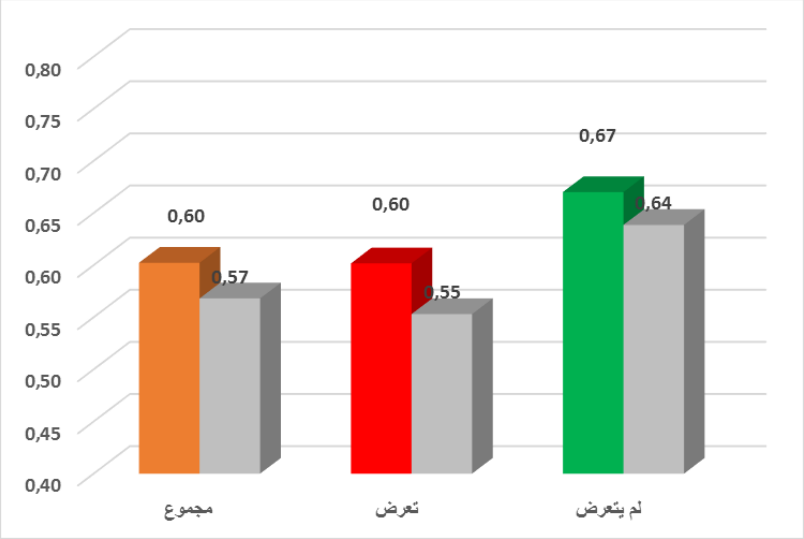

كما تطورت علامة المؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق الانسان حسب من تعرض ومن لم يتعرض في مقارنة بين الموجة الأولى والموجة الثانية حيث تقدمت علامة المؤشر بالنسبة إلى العينة التي تعرضت من (0.64) في الموجة الاولى إلى (0.67) في الموجة الثانية مع المحافظة على تصنيف متقدم في جدول تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة، كذلك ارتفعت علامة عينة الذين تعرضوا لتجربة والتي تطورت علامتها من (0.55) سنة 2015 إلى (0.60) سنة 2016 كذلك مع المحافظة على نفس التصنيف "اصلاح متوسط." بالإضافة إلى مجموع العينة والتي تطورت علامتها من (0.57) السنة الماضية إلى (0.60) السنة الحالية.

حصل مؤشران من المؤشرات الاحدى عشر الفرعية لهذا المؤشر الرئيسي على تصنيف اصلاح مكتمل وهما: مدى عدم طلب شهادة حسن سلوك من اجهزة عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية (0.81)، والمسؤول الفعلي الاول عن اصدار التعليمات مساءلة اجهزة الامن (0.89). كما حصل مؤشران على تصنيف اصلاح متقدم جدا بنفس علامة (0.76) وهما الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف والاعتقاد بقدرة المواطن على الاحتجاج والتظاهر بدون خوف.في نفس السياق حصل مؤشران على تصنيف اصلاح متقدم وهما مدى القدرة على الاتصال بالأهل أثناء الاعتقال (0.69) والثقة بمؤسسات حقوق الانسان وقدرتها على المساعدة (0.76)، بينما حصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف متوسط وهي الاعتقاد بأن حملة الاعتقالات ضد الشباب في احداث 2011 مبررة (0.59)، ومدى زيارة المحامي المعتقل خلال الاعتقال (0.53)، ومؤشر الاعتقاد بأن الاجهزة الامنية لا تمارس التعذيب (0.51)،في حين حصل مؤشر وحيد على تصنيف ضعيف وهو الاعتقاد بأن خرق حقوق الانسان مبرر بدواعي الامن (0.40). ومؤشر آخر وحيد على تصنيف منعدم حول مدى سؤال مؤسسات حقوق الانسان عن المعتقلين ومساعدتهم.

كما انقسم تفاوت علامات المؤشرات الفرعية في مقارنة بين سنة 2015 وسنة 2016 حيث ارتفعت في خمسة مؤشرات وانخفضت في ستة. وبالنسبة إلى المؤشرات التي انخفضت علاماتها ب منها المؤشر الفرعي "الاعتقاد بأن خرق حقوق الانسان مبرر بدواعي أمنية " من (0.63) إلى (0.40). إضافة إلى مؤشر "الثقة بمؤسسات حقوق الانسان وبقدرتها على المساعدة" من (0.73) على (0.67). كذلك وبمعدل تراجع متقارب مؤشر "مدى عدم طلب بطاقة عدد 3 من الأجهزة عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية. من (0.95) إلى (0.81). أما بالنسبة إلى المؤشرات التي ارتفعت بشكل ملحوظ منها مؤشر "الاعتقاد بأن الأجهزة الأمنية لا تمارس التعذيب وفقد ارتفعت من (0.09) إلى (0.51) أي ما يقابل تقدم في جدول تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة أي من تصنيف منعدم إلى تصنيف متوسط. في نفس الإطار ارتفعت علامة المؤشر الفرعي " مدى القدرة على الاتصال بالأهل أثناء الاعتقال" من (0.45) إلى (0.69) أي ما يوافق تطور من تصنيف ضعيف إلى تصنيف متقدم.

شكل رقم (37): علامات المؤشر الرئيسي الحريات والمساءلة وحقوق الانسان ومؤشراته الفرعية

(تدل الأعمدة الملونة الى القراءة الثانية والأعمدة الرمادية الى القراءة الأولى)

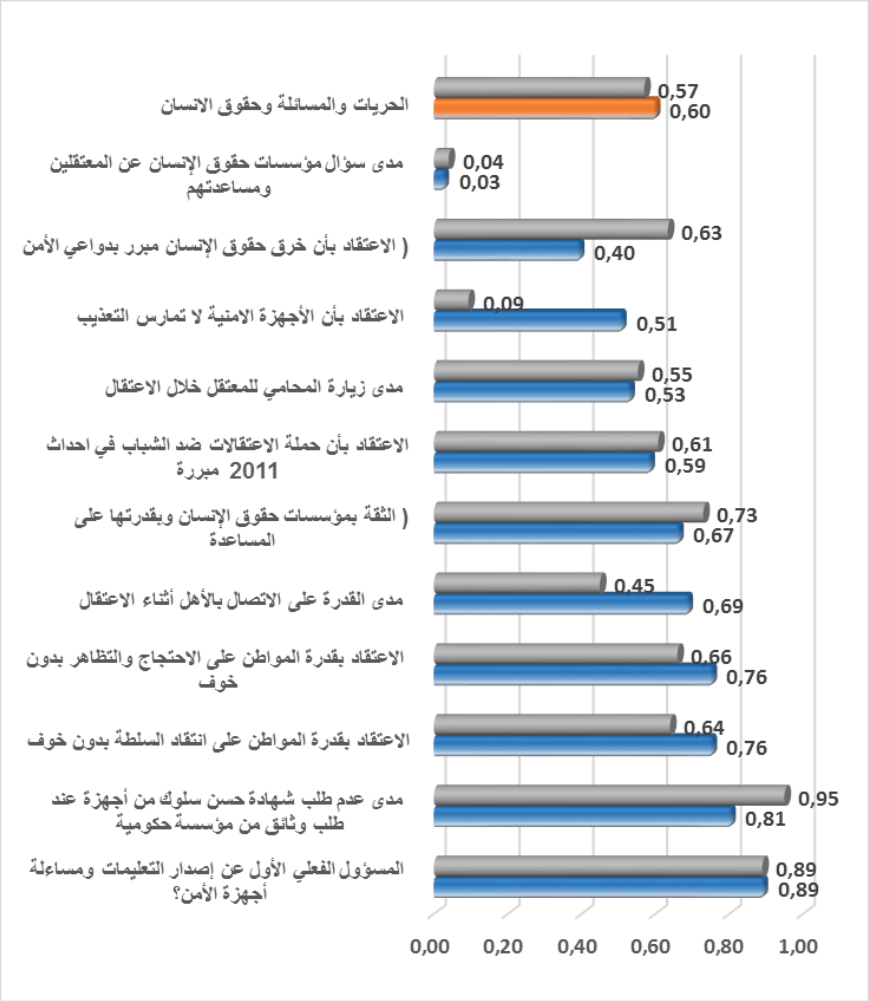

تظهر نتائج التصنيف حسب العينة ان هناك تقارب بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا في بعض المؤشرات وتتباين في أخرى، حيث ترتفع علامات الذين لم يتعرضوا عن علامات الذين تعرضوا في

أربعة مؤشرات اثنان منها بفارق أربع نقاط وهما مؤشر "الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف" الذي حصل على تصنيف متقدم جدا بعلامة (0.77)، والمؤشر الخاص بـ"المسؤول الفعلي الأول عن إصدار التعليمات ومساءلة أجهزة الامن؟" الذي حصل على تصنيف "اصلاح مكتمل" في جدول الإصلاح الأمني بقيمة (0.90). في مجمل السبع مؤشرات المرتبطة بالعينة التي لم تتعرض لتجربة؛ حصل مؤشران على تصنيف "اصلاح مكتمل"، ومؤشران على تصنيف "اصلاح متقدم جدا"، ومؤشر وحيد على تصنيف "اصلاح متقدم"، ومؤشر واحد على تصنيف "اصلاح متوسط" لدى الذين لم يتعرضوا. وتشير علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن الى ان عدد المؤشرات ذات التصنيف الضعيف لا يتجاوز المؤشر الواحد إضافة إلى مؤشر اخر حصل على تصنيف "اصلاح ضعيف جدا".

جدول رقم (14): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثاني عشر

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	1		1
اصلاح ضعيف جدا	1	1	1
اصلاح ضعيف		1	
اصلاح متوسط	1	1	3
اصلاح متقدم	5		2
اصلاح متقدم جدا	2	2	2
اصلاح مكتمل	1	2	2
المجموع	11	7	11

كما تشير النتائج إلى ان الفرق بين علامات المؤشرات الرئيسية لمن سبق لهم التعرض لتجربة مع الأجهزة الأمنية ومن لم يتعرضوا لتجربة تفاوتت من مؤشر الى آخر. بلغ الفرق 8 نقاط في الاعتقاد بقدرة المواطن على الاحتجاج والتظاهر بدون خوف، وثلاث نقاط للمؤشر المتعلق بالاعتقاد بأن جملة الاعتقالات ضد الشباب في أحداث 2011 مبررة، وعشر نقاط للمؤشر "مدى عدم طلب شهادة حسن سلوك من أجهزة عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية". ونقطة واحدة لمؤشر الاعتقاد بأن خرق حقوق الإنسان مبرر بدواعي الأمن، و21 نقطة للمؤشر "الاعتقاد بأن الأجهزة الأمنية لا تمارس التعذيب"، وأربع نقاط للمؤشر الخاص بالمسؤول الفعلي الأول عن إصدار التعليمات ومسالة أجهزة الأمن.

شكل رقم (38): علامات المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي
"الحريات والمساءلة وحقوق الانسان" حسب من تعرض ومن لم يتعرض

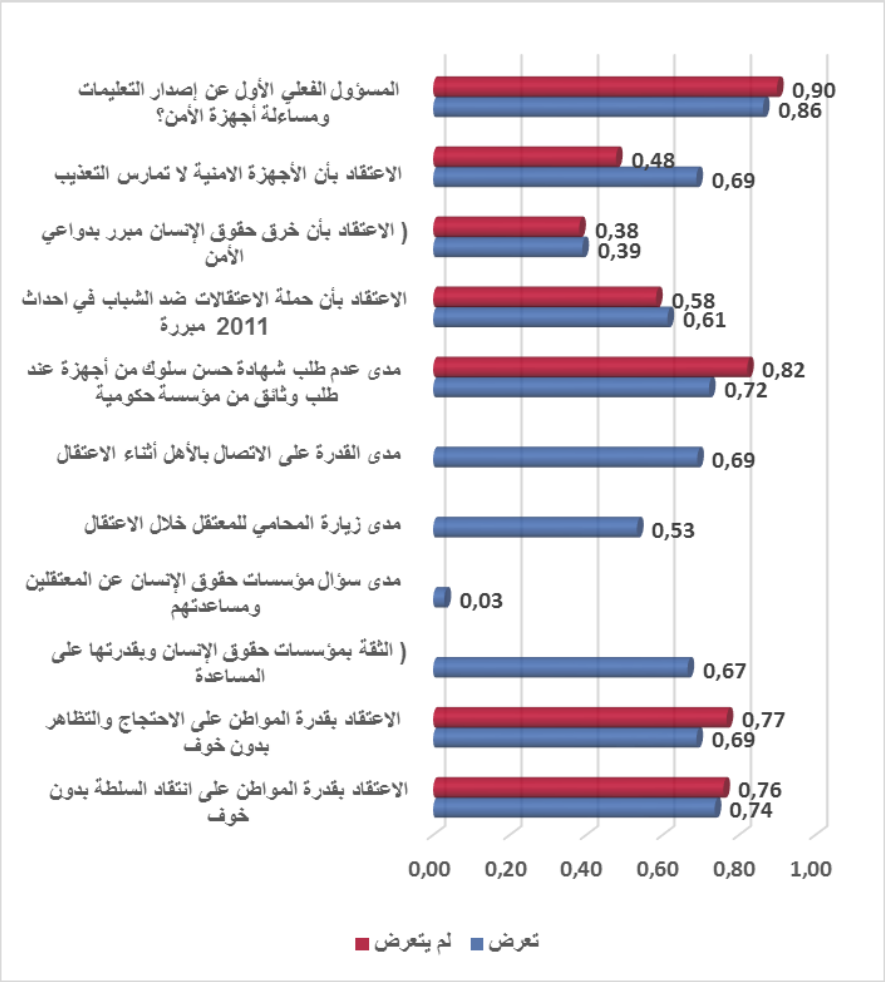

(3) التوصيات

في ضوء النتائج التي كشف عنها المقياس، وفي ضوء الاتصالات التي تم إجراؤها مع ممثلي المجتمع المدني المعنية بالإصلاح الأمني ومع عديد الأمنيين، بما في ذلك من المنظوين ضمن النقابات الأمنية، نورد التوصيات التالية:

3.1 أولا: بالنسبة الى التمثل العام لدور الأجهزة:

لا تزال مسألة مراجعة الهيكلة بوزارة الداخلية تشغل اهتمام الأمنيين وكل المهتمين بمسألة الإصلاح الأمني، إذ يعتبر أغلب هؤلاء أن الهيكلة الحالية بالوزارة لم تعد تستجيب للمتغيرات التي طرأت في البلاد وفي داخل الحقل الأمني، وذلك بالرغم من فصل الشؤون المحلية عن وزارة الداخلية. وينعكس هذا الوضع بشكل مباشر على مؤشر معرفة المواطنين لعمل هذه المؤسسة وتقييمهم لدورها والذي يجب أن يراعي "سرية" و "سيادية" مهامها الأمنية، بقدر ما يراعي نوعا من الشفافية في مستوى معرفة الرأي العام بالتغييرات والإصلاحات الحاصلة فيها، هذه المعادلة لا يمكن أن تتم الا من خلال المزيد من الحرفية الاتصالية، (اعتماد الوحدة الإعلامية المتكاملة والمدمجة مثلا) على منوال العديد من الدول وعدم الاكتفاء بناطق رسمي.

ضعف معرفة المواطن بوظائف واصلاحات وتغييرات الوزارة، يقابله ضعف مستوى معرفة الوزارة ومختلف اسلاك الأمن بتقييمات وتطور مواقف الرأي العام من أدائها. ويعنى ذلك بأنه من المهم بأن يكون مستوى أداء مختلف الأسلاك معكوسا في مرآة الأمن كخدمة عمومية، لا يمكن تطويرها الا من خلال جهد مشترك بين الأجهزة والمواطن في وقت واحد. في هذا الصدد يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة من خلال اعتماد مؤشرات موضوعية وعلمية، توضع بشكل مشترك بين مهنيين من قطاع الأمن وبين متخصصين في تقييم السياسات والأداء وممثلين عن هيئة مدنية مستقلة عن أجندات السياسة الداخلية والخارجية. ويلتقي هذا المطلب مع التأكيدات التي سجلها فريق البحث، من قبل النقابات الأمنية لمراجعة العقيدة الأمنية حتى تستجيب أكثر فأكثر لمقتضيات الانتقال الديمقراطي.

العمل بشكل جدي على تصحيح الصورة النمطية بشكل منهجي، وتحويل المسائل المتعلقة "بالأمن القومي" الى جزء من الثقافة السياسة والمدنية. فإلى اليوم، مازالت وظيفة الأمني، مهمشة في الذاكرة الجماعية والوعي الجماعي التونسي، نظرا لارتباطها بالسلطة التنفيذية في غياب واضح للحريات في الماضي. كما يعنى ذلك، تقريب صورة الأمني وتطبيع دوره ووظيفته لدى المجتمع من خلال إعادة بناء الذاكرة المهنية للأمنيين في علاقتهم بالمجتمع وتطور مراحله السياسية والاجتماعية (لا يوجد في تونس الى اليوم متحف يسطر تطور هذا القطاع منذ قرن أو ما يزيد الى اليوم)، كما أن البرامج المدمجة مع المؤسسات التربوية بشكل عام (في العديد من دول العالم يتدخل اليوم الأمنيون في مواد تعليم السير في الطرقات بالمدارس ونشر ثقافة التظلم واحترام المجال العام) لم تظهر الى الوجود على الرغم من أهميتها لتلافي أوضاع التوتر مع الأجيال الجديدة.

3.2.ثانيا: بالنسبة الى تحسين أداء الدور والوظيفة:

توجد ضرورات عاجلة للعمل بشكل أسرع وأفضل لتلبية احتياجات الأمنيين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يزال الأمنيون يعانون من تدهور في مجال قدرتهم الشرائية، وفي حماية أنفسهم وأسرهم. ان استباق مثل هذه الأوضاع مهم، على الرغم من التحسينات التي أدخلت خلال السنوات الأخيرة. ومن المؤكد بأن أخذ هذا الجانب كأولوية واعتبار أن الأمني هو مواطن قبل كل شيء، من شانه أن ينعكس على تحسين العلاقة بالمجتمع ككل، ويقلل بالتالي من محفزات الفساد الذي يشكو منه المواطن. كما نشير أيضا بأنه لا تزال هناك حاجة ملحة لمزيد

الاستمرار في إصلاح القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم مهنة الأمنيين، وتوفير الحماية القانونية لهم، وذلك دون الإخلال بمنظومة حقوق الإنسان.

تعزيز مبدأ المحاسبة داخل الفضاءات الأمنية من أجل تقليص انتهاكات حقوق الإنسان وتوظيف شبكات المصالح المادية والزمالية والقرابية على اختلافها، والحد من "التغطيات " والتجاوزات الفردية والتي تعود بالضرر المباشر على صورة الأمني اليوم. لقد بينت نتائج المقياس أن هذه الظاهرة التي لا تزال تشكو منها مقرات الإيقاف ومراكز الشرطة هي المسؤولة بدرجة أساسية عن انخفاض نسب ثقة المواطنين الذين شاركوا في الاستطلاع، والذين سبق لهم أن تعرضوا للإيقاف من قبل الأمنيين أو التعامل معهم. وتشير النتائج الى أن نسبة كبيرة من هذه الفئة هن من النساء. وبقطع النظر عن وجود آليات مختلفة لتعزيز مبدأ المحاسبة، ووجود تفقدية عامة، فانه من المهم في هذا الصدد التفكير في إيجاد آليات جديدة معتمدة دوليا، مثل " شرطة الشرطة" وكذلك الاستفادة من وسائل الاتصال والشبكات الاجتماعية لتسهيل سبل التحقق من التظلمات بكل أنواعها والقطع مع فكرة أن الأمني يحمي "الأمني" حتى في حالة تجاوز القانون. وتنطبق هذه المخاوف على شبهة المواقف الرائجة حول استمرارية علاقة بعض الأمنيين بشبكات المصالح.

على الرغم من المجهود الملحوظ في مجال الفصل بين الإدارة المحلية والشؤون الأمنية، فان جميع من التقى بهم فريق البحث، من امنيين وممثلي مجتمع مدني، متفقون على الحاجة الى ضرورة تخفيف الضغط عن وزارة الاشراف. ومن ذلك يأت المقترح الذاهب العائد المتصل بالفصل بين الخدمة الأمنية – العدلية والخدمة الإدارية العادية (استخراج الوثائق)، وهو الأمر الذي من شانه أن يغير من الصورة النمطية لمراكز الشرطة أو الحرس الوطني ودورها ضمن النسيج الاجتماعي التونسي المركب.

3.3.ثالثا: بالنسبة الى تطوير الشراكة مع الهيئات المجتمعية:

من المهم تقييم الخطوات الإيجابية، حتى ولو كانت بطيئة، والمسجلة في مجال توطيد العلاقة بين سلطة الاشراف وممثلي الهيئات المدنية وكذلك الدور الذي تضطلع به النقابات على الرغم من تجزئها وأحيانا عدم وضوح أهدافها. ان الملاحظ في هذا الصدد أيضا هو غياب تقييمات جدية لبعض التجارب الإصلاحية، كتلك التي تعلقت بتجربة شرطة الجوار، المنقولة عن التجربة الفرنسية. وقد يكون التقييم المشترك " بين المهنيين وممثلي الهيئات المجتمعية والسكان من المسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى المرحلة القائمة لمعرفة ان كان بالإمكان تعميم التجربة أم مراجعتها والتفكير بالتالي بشكل مختلف.

يمكن أن يكون التدريب وبناء القدرات، هو الجزء الأهم في العلاقة بين القطاع الأمني، وبين الهيئات المدنية ذات القيمة التدريبية والخبرة المضافة. مثل تلك الشراكة يمكن أن تكون من وراء اكتساب مختلف الاسلاك مهارات متعددة، لا يوفرها المسار المهني للأمنيين، مثل التواصل الاجتماعي، حل النزاعات اليومية بالطرق غير الإلزامية، التفاوض ..الخ

مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين *عمل مشترك لمراكز بحثية عربية لاستقصاء مواقف الرأي العام العربي من قطاع الأمن حيث يغطي التقرير الثاني (الراهن) أربع دول عربية هي الاردن وتونس والعراق وفلسطين. يهدف المقياس لمعرفة مقدار التقدم في عملية الإصلاح الأمني في العالم العربي، ولتحليل واقع قطاع الأمن في هذه البلدان من خلال تشخيص نقاط الخلل والقوة في أدائه، ومحاولة الوقوف على أسبابها، واقتراح الحلول المناسبة لها، ووضعها أمام الرأي العام وأصحاب القرار بهدف الاستفادة منها في إصلاح وتطوير قطاع الأمن في بلدانهم. تتعزز أهمية قطاع الأمن في العالم العربي بعدما شهدته العديد من هذه البلدان من تحولات سياسية (في سياق الربيع العربي) لها أبعاد مجتمعية عديدة يأتي في مقدمتها البعد الأمني.*

مراكز الأبحاث المشاركة في التقرير

مركز الدراسات الاستراتيجية /الاردن	المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية/ فلسطين	المعهد المستقل لدراسات الادارة والمجتمع المدني/ العراق	منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية/ بتونس
موسى شتيوي	علاء لحلوح	منقذ محمد داغر	عبد الوهاب حفيظ
وليد الخطيب	وليد لدادوه	عبد الرزاق علي العيثاوي	صلاح الدين الجورشي
		عمر حبيب العاني	محمد المثلثوي

مركز الدراسات الاستراتيجية

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

المعهد المستقل لدراسات الادارة والمجتمع المدني

منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية